النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 668 | من 17 الى 23 شتنبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

رفيق العسال:

ضيف العدد

طريق التغيير يمر عبر تنظيم الجماهير وبناء قوتها، وليس عبر انتظار تغيير يأتي من داخل مؤسسات لا تملك السلطة الفعلية

15

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

ليست المعركة في صناديق الاقتراع، بل في بناء قوة الشعب

12

لا رهان للشعب المغربي على انتخابات تفتقر لأبسط شروط الديمقراطية والنزاهة

06

الانتخابات في المغرب: آلية لإعادة إنتاج النظام القائم وموازين القوى الطبقية السائدة

كاريكاتير : د.س

09 08 07

كلمة العدد:

معضلة التغيير في بلادنا: بين أوهام الانتخابات وضرورة تغيير ميزان القوى لصالح الشعب

سئم الشعب المغربي المهازل الانتخابية التي عرفتها بلادنا منذ 1962. ولذلك فإنه يقاطعها بشكل عارم.

فمن خلال تجربته الملموسة، أصبح يعي، أكثر فأكثر، أن الانتخابات التشريعية وغيرها لن تحسن أوضاعه، بل تشكل غطاء وتبريرا لمزيد من ترديها بواسطة المزيد من تغول المخزن وفساده والمزيد من تدهور أوضاع أغلبية الطبقات الوسطى وتفقير وتهميش جماهير غفيرة من الفلاحين الصغار والمعدمين وكادحي وكادحات الأحياء الشعبية وتكثيف استغلال الطبقة العاملة، بينما تغتني، بشكل فاحش، البرجوازية التبعية الكبرى وملاكي الأراضي الكبار والمافيا المخزنية.

كما أصبح واضحا أن دور المؤسسات «الديمقراطية» المزعومة يتمثل، أساسا، في إضفاء «الشرعية» على اختيارات وسياسات وقرارات طبخت خارجها في دهاليز المخزن وأسياده الامبرياليين والصهيونيين، اختيارات وسياسات وقرارات تخدم، أساسا، مصالح الامبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية والأمريكية، والصهيونية والكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية.

ستمر الانتخابات المقبلة كسابقاتها وقد تترك إحساسا بالإحباط والمرارة لدى من راهن، بصدق، عليها.

لكن ستبقى، أمام المناضلين المخلصين والمناضلات المخلصات المشاركين(ات) والمقاطعين(ات)، القضية الأساسية، قضية التغيير لصالح الطبقات الشعبية تسائلهم(ن) بحدة. وستبقى قضية تغيير ميزان القوى الذي بدونه يبقى الحديث عن التغيير لصالح الشعب كلاما فارغا، مطروحة بإلحاح.

من الواضح أن المشاركة في الانتخابات التشريعية وغيرها في الوضع الحالي للصراع الطبقي في بلادنا تكرس ميزان القوى الذي هو، حاليا، في صالح الامبريالية والصهيونية والكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية.

فما هو جواب حزب النهج الديمقراطي العمالي على قضية تغيير ميزان القوى لصالح الشعب، أي بصيغة أدق لصالح تحرره من هيمنة الامبريالية الغربية والصهيونية والكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية؟

يطرح حزب النهج الديمقراطي العمالي العمل الصبور والمستميت للتقدم في أربع سيرورات مترابطة:

سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية نظرا لدورها الحاسم في الإنتاج ولتوسعها حيث لم تعد تقتصر على عمال وعاملات الصناعة والمعادن والبناء والنقل، بل توسعت، بشكل كبير، مع اكتساح الرأسمالية لحل الأنشطة الاجتماعية(التعليم والصحة والسكن) وتجارة التقسيط وعدد من المهن الحرة وأنشطة الترفيه والرياضة والتغذية وأنشطة المقاولة من الداخل لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات في المناطق الصناعية والخدماتية (مراكز التواصل والمحاسبة وغيرها) وتحويل أغلب العاملين فيها إلى عمال وعاملات. كما أن تجربة ما سمي ب»الربيع العربي» تبين أن دور الطبقة العاملة كان حاسما في رحيل مبارك وبن علي. لكن غياب حزبها المستقل كان أحد الأسباب الرئيسية للمأزق الذي وصلته هذه الثورات الشعبية.

سيرورة بناء وتشبيك وتنويع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها النقابات وخاصة العمالية:

إن التغيير الثوري يستوجب انخراط الملايين في النضال. وليكون هذا النضال واعيا وفعالا، يجب أن تتعلم الجماهير الشعبية تنظيم نفسها وبناء علاقات التضامن والوحدة بينها. لذلك يعطي حزبنا أهمية بالغة للمساهمة في بناء وتشبيك وتنويع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وخاصة العمالية والكادحة.

سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية:

إن الطبقات التي في مصلحتها التحرر الوطني والديمقراطية هي الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وعموم الكادحين وجزء من الطبقات الوسطى، فلا بد من المساهمة في توحيد نضالها. ولذلك، نطرح المساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية الذي يشكل التحالف العمالي-الفلاحي عموده الفقري.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية مسألة استراتيجية ستكون تتويجا لجبهات مختلفة ومتنوعة، وطنية ومحلية وقطاعية وغيرها.

إن الجبهة التكتيكية التي نسعى إلى بنائها، حاليا، هي الجبهة الواسعة للتخلص من المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية، والتي تضم كل المتضررين منه. وفي هذا الإطار، حدد مؤتمرنا الوطني الثالث جبهتين: الجبهة الديمقراطية التي تضم القوى الديمقراطية والجبهة المدنية التي تضم كل القوى المناضلة ضد المخزن.

سيرورة بناء أممية ماركسية: من بين أهدافها الاستفادة من تجارب الحركة الشيوعية في نضالها من أجل التحرر الوطني والاجتماعي.

ويسعى حزبنا، دون كلل ودون ملل، إلى توحيد أكبر قوة ممكنة، خاصة في النضال وتشجيع الحوار العمومي بين كل القوى المناضلة مهما كانت مرجعياتها الايديولوجية.

كما يستفيد من تجارب الشعوب وقواها المناضلة في مواجهة الامبريالية والرجعيات المحلية.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط
يدين الحملة القمعية المخزنية ضد مناضلي الحزب وحقهم في التعبير عن موقفهم من انتخابات 2026

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط الحملة القمعية والمضايقات التي تستهدف مناضلات ومناضلي الحزب، على خلفية تعبيرهم السلمي والمشروع عن مواقفهم السياسي الداعي إلى مقاطعة انتخابات 23 شتنبر 2026، باعتبارها انتخابات لا تستجيب لتطلعات الشعب المغربي ولا تعكس إرادته الشعبية الحقيقية في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

وإذ يعتبر الحزب أن حرية التعبير والحق في الاختلاف السياسي ومقاطعة الانتخابات حقوق أساسية لا يجوز التضييق عليها أو تجريمها، فإنه:

- يدين بشدة الحملة القمعية والمخزنية التي تستهدف مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي بسبب مواقفهم السياسية وتعبيرهم عن دعوتهم إلى مقاطعة الانتخابات.
- يستنكر الاعتقالات والمضايقات التي تعرض لها رفاقنا بمدينة الدار البيضاء وبني ملال، وما رافقها من تضييق على حقهم في التعبير والتنظيم والعمل السياسي.
- يدين اعتقالات ومضايقات مناضلي الحزب بمدينة سلا، ويطالب بإطلاق سراح كل من تم اعتقاله بسبب نشاطه السياسي السلمي والتعبير عن موقفه من الانتخابات.
- يعتبر أن اللجوء إلى القمع والمنع والاعتقال والمضايقة لن ينجح في إسكات الأصوات المعارضة للسياسات المخزنية، ولن يحجب واقع الأزمة السياسية والاجتماعية التي يعيشها المغرب.
- يرفض تحويل الانتخابات إلى مجرد واجهة لتجديد مؤسسات لا تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية، في ظل استمرار الاستبداد والفساد والريع والامتيازات، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واتساع دائرة الفقر والهشاشة والبطالة وتراجع الخدمات العمومية.
- يؤكد أن مقاطعة الانتخابات موقف سياسي سلمي ومشروع، وأن التعبير عنه حق من حقوق المواطنين والمواطنات، ولا يمكن أن يكون مبرراً للاعتقال أو التضييق أو الترهيب.
- يؤكد تضامنه المطلق مع جميع رفاقنا الذين تعرضوا للاعتقال أو المضايقة أو الاستهداف بسبب مواقفهم السياسية، ومع كل القوى والمناضلات والمناضلين الذين يتعرضون للقمع دفاعاً عن حرية التعبير والحق في التنظيم والاحتجاج.
- يطالب السلطات بالكف الفوري عن كل أشكال التضييق والقمع التي تستهدف مناضلي الحزب وسائر الأصوات المعارضة، واحترام الحق في التعبير والتنظيم والتجمع والاحتجاج السلمي.
- يدعو كافة المناضلات والمناضلين والقوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية إلى التصدي للحملة القمعية، وتوسيع التضامن مع ضحايا الاعتقالات والمضايقات، والدفاع عن الحريات العامة والسياسية.
- يدعو المواطنات والمواطنين إلى مقاطعة انتخابات 23 شتنبر 2026، ورفض منح الشرعية السياسية لمنظومة لا تستجيب لتطلعاتهم، وعدم تزكية الفساد والاستبداد والريع وتزوير الإرادة الشعبية.
- يؤكد أن المقاطعة ليست موقفاً سلبياً أو انسحاباً من النضال، بل هي موقف سياسي احتجاجي يعبر عن رفض انتخابات لا توفر الشروط السياسية والديمقراطية التي تجعل منها أداة حقيقية للتعبير عن الإرادة الشعبية.
- ينادي ببناء ميزان قوى شعبي وديمقراطي قادر على فرض تغيير سياسي ومؤسساتي حقيقي، يضع حداً للاستبداد والفساد والريع، ويفتح الطريق أمام نظام ديمقراطي يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والسيادة الشعبية.

إن القمع لن يصنع شرعية، والاعتقال لن يصنع ديمقراطية، وتزوير الإرادة الشعبية لن يحجب حقيقة الأزمة.

مقاطعة انتخابات 23 شتنبر 2026 رفضاً للفساد والاستبداد وتزوير الإرادة الشعبية. ومن أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

حزب النهج الديمقراطي العمالي – جهة الرباط
14 شتنبر 2026

الجمعية تتضامن مع الشعوب المضطهدة بكل من فلسطين، السودان، إيران، فنزويلا، وتونس

في ظل استمرار الأزمات والحروب والانتهاكات التي تطال شعوباً عديدة، تؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن احترام حقوق الشعوب وحرياتها، وإعمال قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، لا يمكن أن يظل رهيناً بازدواجية المعايير أو بحسابات المصالح السياسية.

وفي هذا السياق، تتابع الجمعية بقلق بالغ استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، وما يرافقه من قتل وتهجير وتدمير وانتهاكات جسيمة، إلى جانب تصاعد الاستيطان والعنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. كما تدعو إلى حماية الأدلة والرفات وضمان حقوق الضحايا، وعدم طمس آثار الجرائم المرتكبة.

وتجدد الجمعية تضامنها مع الشعب السوداني، الذي يواصل دفع الثمن الباهظ لحرب مدمرة، في ظل اتساع دائرة النزوح وتدهور الأوضاع الإنسانية واستمرار استهداف المدنيين، مع التأكيد على ضرورة وقف الحرب ورفض كل أشكال التدخل الخارجي الذي يغذيها ويطيل أمدها. وقد حذرت بعثة أممية من استمرار تدفق السلاح والدعم العسكري الخارجي ومن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في هجمات الطائرات المسيّرة.

كما تؤكد على ضرورة وقف العدوان الأمريكي على ايران وتفادي جر المنطقة الى حرب مستديمة ومدمرة وذات تكلفة بشرية واقتصادية عالية.

وتستنكر بشدة استمرار احتلال أجزاء مهمة من الاراضي اللبنانية وما يستتبع ذلك من عدوان صهيوني على السيادة اللبنانية، كما تعرب عن رفضها لتمدد الاحتلال الصهيوني في سوريا وتمزيق وحدة هذا البلد وجعله رقعة للتقاطبات وصراعات النفوذ، وتتشبث بحق الشعب السوري في تقرير مصيره وفي ودولة ديمقراطية والعيش في سلام واجلاء القوات المحتلة عن أراضيه.

وفي فنزويلا، تدين الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الاتفاق المعلن بشأن استغلال الموارد النفطية الفنزويلية، والذي يمنح امتيازات تمتد لمئة سنة لحقول تقدر احتياطاتها بأكثر من 65 مليار برميل، وما يرافقه من توسيع للنفوذ الأمريكي على الموارد الطبيعية للبلاد. وترى الجمعية في هذا الاتفاق تكريساً لمنطق الهيمنة والاستغلال الاقتصادي للثروات الوطنية، وتؤكد حق الشعب الفنزويلي في السيادة على موارده الطبيعية وفي تقرير مصيره الاقتصادي والسياسي، وترفض كل أشكال التدخل والوصاية والنهب الاستعماري الجديد لثروات الشعوب. كما تحذر من أن توسيع هذا النفوذ ليشمل الموارد المعدنية، فضلاً عن النفط، يهدد بتحويل ثروات فنزويلا إلى مجال لاستنزاف طويل الأمد على حساب حق شعبها في التنمية والسيادة.

وفي تونس، تعبر الجمعية عن تضامنها مع نشطاء أسطول الصمود المعتقلين، وتطالب بالإفراج عنهم وضمان حقهم في محاكمة عادلة واحترام حقوقهم الأساسية. كما تعبر عن بالغ قلقها إزاء استمرار إضراب الناشط وائل نوار عن الطعام منذ 16 غشت/أوت 2026، احتجاجاً على ظروف اعتقاله والمطالبة بمحاكمة عادلة، وتحمل السلطات التونسية مسؤولية سلامته الجسدية.

كما تعبر الجمعية عن قلقها إزاء استمرار التضييق على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأصوات المعارضة في تونس، وتؤكد أن حماية حرية التعبير والصحافة والتنظيم والاحتجاج السلمي تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان. وقد شهدت الأيام الأخيرة اعتقال صحفيين ونشطاء تونسيين، في تطور يثير مخاوف جدية بشأن وضع الحريات العامة.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي تستحضر هذه الأوضاع وغيرها من الانتهاكات التي تطال الشعوب في مناطق مختلفة من العالم، تجدد تمسكها بمبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وبحق الشعوب في الحرية والكرامة والسلام وتقرير مصيرها، وتدعو القوى الديمقراطية والحقوقية في العالم إلى توحيد جهودها من أجل وقف الحروب والانتهاكات، ومساءلة مرتكبي الجرائم، ووضع حد للإفلات من العقاب.

عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
الرباط، 12 شتنبر 2026

بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية – 15 شتنبر 2026

تحيي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلى جانب الحركة الحقوقية والديمقراطية العالمية والوطنية، الذكرى التاسعة عشرة لليوم الدولي للديمقراطية، الذي يصادف 15 شتنبر من كل عام؛ وذلك للتأكيد المبدئي على أن الديمقراطية بمفهومها الشامل والعميق ترتبط ارتباطا جدليا وعضويا بحقوق الإنسان الكونية وبدولة الحق والقانون والحق في التنمية. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية المستندة على إرادة الشعوب الحرة في صنع القرار، والحق في المشاركة السياسية والتداول السلمي والتشاركي على السلطة، ومواجهة كافة أشكال الاستبداد والديكتاتورية والسلطوية، وإقرار السلم العالمي، وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف الحر في ثرواتها، تشكل جميعها السبيل الوحيد لتطور المجتمعات واستقرارها الإنساني.

وتستحضر الجمعية، من موقعها المناضل في الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، الشعار المعتمد من طرف الأمم المتحدة لهذه السنة: "تعزيز الديمقراطية بجعل الشعوب أولا"، وموضوع فعاليتها الرئيسية المخصص لـ "رفع الأيدي والأصوات: تعزيز دور الأفراد وملكية القرار من خلال الديمقراطية التداولية"؛ لتؤكد على أن أي نظام حكامة يجرد المواطنات والمواطنين من التأثير المباشر في صنع السياسات العامة، أو يعطل ملكيتهم السياسية للقرار عبر تسليع السياسة ومصادرة الفضاء المدني، هو نظام جرد نفسه من الشرعية الديمقراطية والمفهوم الكوني لدولة الحق والقانون.

والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي تستلهم مشروعها النضالي من أدبيات الحركة الحقوقية، وتجارب الشعوب، ومبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، والتضامن الإنساني، والسعي لفرض سيادة القانون والمشاركة الكاملة في اتخاذ القرار، تتوقف عند الملامح العامة والأبعاد المركبة التي يخلد فيها العالم هذه الذكرى:

على المستوى الدولي:

تجدد الجمعية تأكيدها على أن الديمقراطية تعيش أزمة بنيوية وأخلاقية عميقة، تتجلى في تراجع جودتها، وتزايد بؤر الاستبداد، وتراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية، وضعف المشاركة المدنية، وتعاظم الاستقطابات السياسية والعرقية. كما تتفشى هذه الأزمة عبر تسليع السياسة، واتساع الهوة التكنولوجية وانحيازات الذكاء الاصطناعي لفائدة كارتيلات دول الشمال، وتقويض سيادة الشعوب عبر الحروب والنزاعات المسلحة والضغوط الاقتصادية الممنهجة، والسياسات العنصرية والتعسفية الموجهة ضد المهاجرين وطالبي اللجوء.

وتتجلى هشاشة النموذج "الديمقراطي الغربي" في صعود أحزاب اليمين المتطرف والفاشيات الجديدة، وتمكن بعضها من الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، وسعيها لتفكيك الحقوق والحريات الأساسية. ولقد كشف استمرار العدوان الصهيوني، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وحرب التجويع والتهجير ضد الشعب الفلسطيني، للسنة الثالثة على التوالي، -برعاية ومشاركة مباشرة من الدول الإمبريالية- عن السقوط الأخلاقي والسياسي المدوي لمدعي حماية الديمقراطية؛ حيث عوضت هذه الدول سيادة القانون بالتنكر للقرارات والأجهزة الأممية وللأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وأصدرت عقوبات على قضاتها، ومارست شتى أنواع البطش والعنف والاعتقالات والمتابعات القضائية بتهم جاهزة ضد الحركات الطلابية والاحتجاجية في العواصم الأوروبية والأمريكية.

كما امتد هذا النهج إلى ضرب سيادة الدول والاعتداء على السفن والأسطول السلمي لكسر الحصار عن غزة، ودعم الأشكال الاستعمارية الجديدة في إفريقيا وغرب آسيا، تحت يافطة "محاربة الإرهاب"، لعسكرة المناطق ونهب مقدرات الشعوب. ورغم هذه القسوة، فقد شهد العالم هبة شعبية وحقوقية عارمة دعت لوقف العدوان وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومناهضة العنصرية؛ وهي الدينامية التي يسجل المكتب المركزي دورها الحيوي في الحد من خطورة النكوص الحقوقي العالمي.

على الصعيد الإقليمي والمغاربي:

تسجل الجمعية بأسف بالغ تراجع وانتكاس مسارات الانتقال الديمقراطي في المنطقة، مع ترسيخ الحكم السلطوي الفردي ومحاصرة السلطة القضائية بتونس، واستمرار النظام الجزائري في نهجه القمعي واستهداف النشطاء والصحافيين وحراك المطالبة بالديمقراطية، وتواصل الفوضى وغياب الاستقرار والانقسام المسلح بليبيا نتيجة التدخلات الخارجية. وترى الجمعية أن العلاقات المغاربية-المغاربية لا تزال تعاني من التوتر، والقرارات السياسية العدائية، وتغييب الإرادة الشعبية والمصالح المشتركة لشعوب المنطقة في التكتل والحرية.

على المستوى الوطني:

تؤكد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان استمرار البنية السلطوية وتعمقها، وتزايد وتيرة التغول التشريعي والمؤسساتي الممتد عبر فرض قوانين تراجعية؛ وفي مقدمتها قانون الاضراب وقانون المحاماة الجديد الذي يضرب في العمق استقلالية وحصانة الدفاع والتنظيم الذاتي للمهنة، وقانونا المسطرة المدنية والجنائية، للالتفاف على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتقاضين، مع سد باب الحوار المؤسساتي والتسبب في شلل مرفق العدالة لأزيد من مئة يوم. وهذا بالموازاة مع التوظيف المكشوف للقضاء للبطش بالنشطاء والمحتجين السلميين، والذي تجسد مؤخرا في الأحكام القاسية والجائرة التي صدرت في حق معتقلي حراك "جيل زيد"، الذين تظاهروا بشكل سلمي ضد الإقصاء والتهميش، إلى جانب استمرار محاكمة واستهداف مناهضي التطبيع، والمدونين، والصحافيين المستقلين، ونشطاء الحراكات الاجتماعية.

كما يسجل المكتب المركزي بكامل الاستنكار توجيه الخريطة الانتخابية والتحكم في مخرجاتها، عبر التمكين الفاضح لسلطة المال ونفوذ أصحاب المصالح المقنعة، الذي يصاحب الاستعدادات القائمة لاستحقاقات 23 شتنبر الانتخابية؛ مما يكرس إعادة إنتاج مؤسسات تمثيلية هجينة تفتقد للمشروعية الشعبية وتتحول إلى بؤر للفساد وتبييض الأموال والمتابعات القضائية، في ظل عزوف شعبي عارم وفقدان تام للثقة في صناديق الاقتراع.

ويترافق هذا النكوص مع الإفلاس الكامل للسياسات العمومية المتبعة في أغلب القطاعات الحيوية والأساسية (التعليم، الصحة، التشغيل، حماية القوة الشرائية، والتدبير البيئي والمائي)، حيث أدى المنطق الناهب والتسليعي للخدمات إلى تعميق الفقر والهشاشة، وتضاعف العنف ضد النساء واستغلالهن في قطاعات حيوية كالنسيج والفلاحة والتعليم الأولي، وتوسيع الفوارق الطبقية، ودفع آلاف الشباب والقاصرين نحو خيار الهجرة القسرية والمخاطرة ببحار الموت جراء انسداد الآفاق وفشل النموذج التنموي القائم.

إن تخليد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لليوم الدولي للديمقراطية يشكل فرصة للتأكيد على مطالبتها المبدئية بـ:

إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، يضمن حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويقر بكونية وشمولية حقوق الإنسان وبسيادة قيمها، ويكفل الفصل الحقيقي بين السلط، والمساواة بين الجنسين، وسمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية، وفصل الدين عن الدولة؛

التراجع الفوري والسحب الكامل لكافة القوانين والتشريعات التراجعية التي تمس الحقوق والحريات واستقلالية المهن والحق في الدفاع، وعلى رأسها قانون المحاماة الجديد وقانوني المسطرة المدنية والجنائية وقانون الإضراب؛

إلغاء كافة الأحكام الانتقامية والجائرة الصادرة في حق معتقلي حراك "جيل زيد"، والإفراج الفوري واللامشروط عنهم وعن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والتعبير (معتقلو حراك الريف، مناهضو التطبيع، الصحافيون والمدونون)، ووقف كافة المتابعات الكيدية؛

القطع مع توظيف سلطة المال والتدخلات التحكمية في المحطات الانتخابية، ووقف مهزلة الهندسة المسبقة لانتخابات 23 شتنبر، مع تشكيل هيئة مستقلة عن وزارة الداخلية وضمان الشفافية المطلقة لإتاحة التداول الديمقراطي الحقيقي على السلطة؛

مراجعة شاملة للسياسات العمومية الفاشلة في القطاعات الحيوية، وتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وعمل لائق، والحد من الغلاء واحتكار المواد الأساسية والمحروقات، ومحاربة الفساد وتضارب المصالح؛

التصديق على كافة المواثيق والعهود الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها البروتوكول الاختياري الثاني الملغي لعقوبة الإعدام ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، ورفع التحفظات وملاءمة القوانين الوطنية معها؛

التوطيد الفعلي للقضاء كسلطة مستقلة، ووقف تغول النيابة العامة وتوظيف القضاء ضد المعارضين والنشطاء السلميين؛

ضمان التعدد اللغوي والتنوع الثقافي عبر التفعيل الإجرائي والشامل للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في التعليم، والإعلام، والإدارة، والعدالة؛

حماية الحق في حرية الرأي والتعبير الرقمي والميداني، وحرية الصحافة والإعلام والتظاهر السلمي، ورفع كافة أشكال الحظر والرقابة والتضييق عن الجمعيات والفعاليات المستقلة؛

تغيير جذري للقوانين التي تكرس الظلم والتمييز، خاصة القانون الجنائي، ومدونة الأسرة والقانون103-13، وإقرار المساواة بين الجنسين في كافة المجالات ودون تحفظات.

وفي الختام، يجدد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان دعوته، لكافة القوى الحقوقية، والنقابية، والسياسية والديمقراطية، لمواصلة النضال الوحدوي والتكتل في جبهة مجتمعية عريضة، من أجل تصحيح المسار الديمقراطي، وبناء دولة الحق والقانون، وتحقيق الكرامة والسيادة الكاملة للشعب المغربي.

عن المكتب المركزي
الرباط، في 15 شتنبر 2026

عاملات وعمال سيكوميك، الانتخابات والبوليس

في وقت كانت الطبقة العاملة بمكناس عموما، وعاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس خصوصا ينتظرون استدعاء الباطرون والمرشح (المدلل) لإخضاعه للمساءلة القضائية على خلفية تهربه أولا من التزاماته الاجتماعية المترتبة عن حقوق أزيد من 550 عاملة وعامل، قضوا أزيد من 36 سنة داخل وحدات الاستغلال بمعمل شركة سيكوميك بمكناس، وتم تشريدهم/ن دون أية كلفة اجتماعية أو تعويض، عوض مساءلته، وفي مفارقة غريبة يتم استدعاء عاملة وعاملين اثنين أحدهما كاتب المكتب النقابي للشركة المذكورة، من طرف شرطة حمرية بمكناس وهي الدائرة الأقرب لمكان الاعتصام العمالي الذي تخوضه العاملات والعمال منذ أكثر من عامين متواصلة ليل نهار بحرها وصيفها وبردها وشتائها في تحدي للطبيعة وشروطها القاسية قساوة المسؤولين والباطرونا وساديتهم تجاه أجساد وصحة ومصائر العمال وأسرهم وأبنائهم الذين ارتبط مصيرهم بالأفق الذي تنتظره تطلعات أمهاتهم وآبائهم، ذلك الأفق الذي أطبق عليه الرأسمال والبرجوازية والكمبرادورية بسواد لا ينقشع إلا بزوال أسبابه ومسبببه.

النيابة العامة بمكناس أعطت تعليماتها يوم الثلاثاء 15 شتنبر للشرطة القضائية لاستدعاء الضحايا والتحقيق معهم. والزمن زمن عملية شكلية أسموها «انتخابات»، ويوجد من بين مرشحيها بمكناس صاحب الشركة التي أقفلت أبوابها في وجه ازيد من 550 عاملة وعامل، ويتوي طبعا الفوز والتربع على كرسي النائب تحت القبة إياها من أجل مزيد من الإجهاز على مكتسبات الشعب المغربي وطبقاته الشعبية وكادحيه وفقرائه. وربما استمرار احتجاج العاملات والعمال وتركيزهم في هذه الآونة على فضح باطرونهم شكل إزعاجا له ولحزبه وجعل طمعه في مقعد تحت القبة في مهب الريح.

و في كل الأحوال ومهما كانت التهم الملفقة لرفاقنا العمال ورفيقتنا العاملة معهم، فالشعب المغربي صار يدرك معدن ومطلب هؤلاء الضحايا وصار يدرك من هو الجاني الحقيقي وشمس الحقيقة لن يحجبها غربال الظلم والتجبر. ولكم منا كامل الدعم والتضامن المبدئي والمطلق واللامشروط.

مصطفى خياطي

ردًا على توضيحات إدارة السجن المحلي طنجة 2

عائلة المعتقل السياسي أحمجيق تأكد على ضرورة الاستجابة لمطلبه المشروع في توفير شروط لمتابعة دراسته

على إثر البيان الصادر عن إدارة السجن المحلي طنجة 2، بشأن المعتقل السياسي نبيل أحمجيق، وما تضمنه من معطيات وتوضيحات حول أسباب دخوله في إضراب عن الطعام، فإن عائلة نبيل أحمجيق، ومن موقعها في متابعة وضعه والاطلاع على مطالبه، توضح للرأي العام ما يلي:

إن إضراب نبيل أحمجيق عن الطعام لم يكن قرارًا اعتباطيًا، ولا بحثًا عن امتياز خاص، وإنما جاء بعد استنفاد مختلف السبل والطلبات من أجل توفير الحد الأدنى من الظروف التي تمكنه من مواصلة دراسته الجامعية وإعداد أطروحة الدكتوراه في ظروف ملائمة تحفظ حقه في الدراسة والتحصيل العلمي.

«

أولًا: بشأن الغرفة الانفرادية المقترحة داخل المؤسسة

توضح العائلة أن الغرفة التي اقترحتها إدارة سجن طنجة 2 لا تستجيب، من وجهة نظر نبيل، للحد الأدنى من الشروط المطلوبة لمواصلة عمل أكاديمي من طبيعة إعداد أطروحة دكتوراه.

فالمسألة لا تتعلق بمجرد توفير مكان للنوم أو الإقامة، وإنما بتهيئة فضاء يساعد على القراءة والبحث والكتابة والتركيز لساعات طويلة، بما يتناسب مع طبيعة العمل الأكاديمي ومتطلباته.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه منذ تنقيل المعتقلين إلى سجن طنجة 2 سنة 2020، ظل جناح المصحة السجنية يتوفر على غرف شاغرة لا يقيم فيها أي سجين. وبناءً على ذلك، ظل الطالب المعتقل السياسي نبيل أحمجيق يلح في طلب تمكينه من إحدى هذه الغرف، ليس طلبًا لامتياز خاص، وإنما لما توفره، مقارنة بالفضاء الذي يقيم فيه، من الحد الأدنى من الهدوء والظروف الملائمة التي تساعده على الدراسة والبحث وإعداد أطروحته المقترحة، بحسب ما نقله نبيل إلى عائلته، ضيقة وشبيهة في طبيعتها وظروفها بـ«الكاشو»، ولا توفر البيئة الضرورية التي تمكنه من الاشتغال على أطروحته بشكل مستقر ومنتج. ولذلك، فإن تقديمها باعتبارها حلًا كافيًا لمشكلة الدراسة لا يعكس حقيقة ما يطلبه المعتقل ولا طبيعة حاجته الأكاديمية.

ثانيًا: بشأن مقترح نقله إلى مؤسسة سجنية قرب الرباط

أما بخصوص المقترح الثاني المتعلق بترحيله إلى مؤسسة سجنية قرب الرباط، فإن العائلة تعتبره حلًا غير واقعي بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي يوجد فيها نبيل، والتي تتطلب فترة طويلة من البحث والتحضير لإنجاز أطروحة الدكتوراه.

فالإقامة في مؤسسة سجنية قرب الرباط لن تكون بالضرورة انتقالًا مؤقتًا أو قصير الأمد، بل قد تمتد طوال المدة اللازمة لإعداد الأطروحة، وهو ما يجعل هذا المقترح، من الناحية العملية والإنسانية، أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى نبيل وعائلته.

كما أن اختيار مكان الاعتقال لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن الحق في الحفاظ على الروابط الأسرية، خصوصًا أن عائلة المعتقل تقيم في مناطق متباعدة، وأن والدته تعاني من صعوبة كبيرة في تحمل مشقة السفر لمسافات طويلة.

ثالثًا: البعد الإنساني والأسري

إن عائلة نبيل أحمجيق لا تنظر إلى مسألة مكان إقامته داخل السجن باعتبارها مسألة جغرافية فحسب، وإنما باعتبارها قضية لها انعكاسات مباشرة على وضعه الإنساني والأسري.

ففي مدينة طنجة تقيم شقيقته، التي تتمكن من زيارته بين الفينة والأخرى، كما أن والدته، عندما تضطر إلى السفر من الحسيمة لزيارته في سجن طنجة 2، تتوقف لدى ابنتها بطنجة لتأخذ قسطا من الراحة، بالنظر إلى أن طول المسافة يستنزف طاقتها ويعرضها للتعب والإرهاق.

ومن ثم، فإن نقله إلى الرباط سيزيد من صعوبة الزيارات الأسرية، وسيضع والدته بشكل خاص أمام مشقة سفر إضافية لا تقوى عليها بسهولة، وهو ما يستدعي مراعاة الوضع الإنساني للأسرة عند البحث عن أي حل.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعتقلين على خلفية حراك الريف سبق أن خاضوا إضرابًا جماعيًا وطويلًا عن الطعام من أجل تجميعهم وتقريبهم من عائلاتهم، لما يشكله البعد الجغرافي وصعوبة الزيارات من معاناة إضافية للمعتقلين وذويهم.

رابعًا: لسنا أمام طلب امتياز وإنما أمام مطلب مرتبط بالدراسة

تؤكد العائلة أن مطلب نبيل لا يتعلق بالحصول على امتياز شخصي، وإنما بتمكينه من شروط معقولة لمواصلة مساره الأكاديمي، وإعداد أطروحة الدكتوراه في ظروف تسمح له بالبحث والقراءة والكتابة والتركيز.

كما أن توفير فضاء مناسب للدراسة لا ينبغي أن يُفهم باعتباره خروجًا عن القواعد المنظمة للمؤسسات السجنية، بل باعتباره محاولة لإيجاد صيغة عملية ومتوازنة تجمع بين مقتضيات تدبير المؤسسة السجنية وبين احترام حق المعتقل في مواصلة دراسته.

ومن هذا المنطلق، فإن العائلة ترى أن الحل لا يكمن في طرح خيارات لا تستجيب فعليًا لحاجته الأكاديمية أو تزيد من معاناة أسرته، وإنما في فتح حوار جدي ومسؤول معه، والاستماع إلى مطالبه كما هي، والبحث عن حل عملي وقابل للاستمرار.

خامسًا: بخصوص الإضراب عن الطعام

إن استمرار نبيل أحمجيق في إضرابه عن الطعام، رغم المخاطر التي تترتب عنه، يعكس بالنسبة إلى عائلته مدى إصراره على الدفاع عن حقه في متابعة دراسته في ظروف ملائمة.

وإذ تحمل العائلة إدارة المؤسسة السجنية والجهات المعنية مسؤولية التداعيات الصحية التي قد تترتب عن استمرار الإضراب، فإنها تدعو إلى التعامل مع هذا الملف بمنطق الحوار وإيجاد الحلول، بدل الاكتفاء بتفعيل الإجراءات المرتبطة بالإضراب عن الطعام.

إن العائلة لا تطالب إلا بإيجاد مخرج يحفظ لنبيل حقه في الدراسة، ويصون كرامته، ويراعي في الوقت نفسه ظروفه الأسرية، وعلى رأسها الوضع الصحي لوالدته وصعوبة تنقلها لمسافات طويلة.

ختامًا

تجدد عائلة المعتقل السياسي نبيل أحمجيق دعوتها إلى إدارة سجن طنجة 2 وإلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى فتح حوار مسؤول وجاد مع نبيل، والاستماع إلى مطالبه دون اختزالها في مجرد طلب غرفة أو مكان للإقامة.

فالرهان الحقيقي اليوم هو إيجاد حل عملي ومستدام يتيح له مواصلة إعداد أطروحة الدكتوراه في ظروف ملائمة، ويحافظ في الوقت نفسه على صلته بعائلته، ولا سيما والدته.

كما تناشد العائلة كل الهيئات الحقوقية والمدنية، والأساتذة والباحثين والطلبة، وكل المتضامنين، مواكبة هذا الملف والمساهمة في الدفع نحو حل عاجل يحفظ حق نبيل في الدراسة ويضع حدًا لإضرابه عن الطعام قبل أن تترتب عنه عواقب صحية خطيرة.

عائلة المعتقل السياسي نبيل أحمجيق
10 سبتمبر 2026

العدالة الاجتماعية من المطلب الشعبي إلى نمط إنتاج عمالي

المصطفى خياطي

لطالما رفعت الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والتنظيمات النقابية والحقوقية والهبات الشعبية، شعار "العدالة الاجتماعية "و "التوزيع العادل للثورة" دون تحديد جواب عن سؤال : متى يتحرر منتج الثروة؟ ومتى تسترد الطبقة العاملة سيادة القرار الاقتصادي والاجتماعي، فتباشر مهمتها الطبقية والاجتماعية في توزيع إنتاج الثروة؟ فالطبقة السائدة والنظام المخزني هنا في المغرب مثلا لا حصرا، وبحكم طبيعة اقتصاده التبعي والريعي والكمبرادوري قد يستجيب وينحني للطوفان الاحتجاجي عندما يكون له زخما وممتدا في المكان والزمان، فيطرح حلولا في تخدم في حد ذاتها الرأسمالية، ومن قبيل هذه الانحناءات الظرفية توجه الخطاب الرسمي إلى طرح شعار "الدولة الاجتماعية "أو اللجوء لخفض أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.... الخ. لكنه لا يفعل ذلك إلا ريبة وتوجسا من فقدان وسائل الإنتاج والمِلكية والسلطة.

من منظور ماركسي-لينيني، لا تتحول العدالة الاجتماعية إلى تنمية مجتمعية بمجرد توزيع أكثر إنصافًا للدخل أو توسيع برامج الدعم؛ بل تتحول إلى واقع مادي عندما تنتقل من مستوى المطلب الاجتماعي إلى مستوى تنظيم علاقات الإنتاج والملكية والسلطة. فالعدالة، في المنظور الماركسي، ليست مجرد نتيجة مرغوبة، وإنما جزء من إعادة بناء المجتمع على أسس مختلفة.

1. من عدالة التوزيع إلى عدالة علاقات الإنتاج

في النظام الرأسمالي، يجري إنتاج الثروة بصورة اجتماعية، لكن ملكية وسائل الإنتاج الأساسية تبقى، بدرجات مختلفة، في يد الرأسمال. لذلك ينشأ تناقض أساسي : العمل جماعي، بينما الاستحواذ على جزء كبير من الثروة فردي أو احتكاري.

ومن هنا فإن العدالة الاجتماعية الحقيقية تبدأ من معالجة علاقة العامل بوسائل الإنتاج . لا يكفي أن يحصل العامل على أجر أفضل إذا ظل بعيدًا عن القرار المتعلق بما ينتجه، وكيف ينتجه، ولمن تنتج الثروة.

لذلك يصبح التحول الجوهري هو الانتقال تدريجيًا من:

ملكية خاصة لوسائل الإنتاج إلى ملكية اجتماعية/عمومية/تعاونية لوسائل الإنتاج الأساسية.

وهذا لا يعني إلغاء كل أشكال الملكية الفردية، بل وضع القطاعات الاستراتيجية كالطاقة، المناجم، البنيات الأساسية، الموارد الطبيعية، والقطاعات المالية الكبرى في خدمة المجتمع بدل أن تكون أدوات لتضخيم الأرباح الخاصة.

2. تحويل فائض القيمة إلى فائض اجتماعي

المفهوم المركزي هنا هو فائض القيمة. ففي الرأسمالية ينتج العامل قيمة أكبر من قيمة قوة عمله، ويستحوذ الرأسمال على الفرق.

أما في اقتصاد موجه نحو العدالة الاجتماعية، فإن السؤال يصبح: لمن يذهب الفائض الذي ينتجه المجتمع؟

إذا أصبح الفائض الاجتماعي موجهًا إلى:

التعليم والصحة والسكن؛
النقل العمومي؛
البحث العلمي؛
تطوير الصناعة والفلاحة؛
حماية البيئة؛
تقليص الفوارق المجالية؛
خلق فرص العمل؛

فإن فائض القيمة يتحول، بالمعنى الاقتصادي والسياسي، إلى فائض اجتماعي يعاد استثماره في إعادة إنتاج المجتمع وتطوير قواه المنتجة.

وهنا تبدأ العدالة الاجتماعية بالتحول إلى علاقات إنتاج جديدة.

3. الديمقراطية الاقتصادية شرط للديمقراطية الاجتماعية

من المنظور الماركسي-اللينيني، لا يمكن فصل الديمقراطية السياسية عن البنية الاقتصادية . فالعامل الذي لا يملك أي تأثير في مكان عمله ، أو في القرارات الاقتصادية الكبرى التي تحدد مصيره، تظل مشاركته السياسية محدودة مهما اتسعت الحقوق الشكلية.

لذلك يفترض التحول الاجتماعي توسيع مشاركة المنتجين في إدارة الاقتصاد : مجالس العمال، التعاونيات، التنظيمات المهنية والنقابية، والتخطيط الديمقراطي للإنتاج.

وهكذا يصبح العامل ليس مجرد بائع لقوة عمله، بل فاعلا في تنظيم عملية الإنتاج.

4. التخطيط بدل فوضى السوق

لا يعني ذلك إلغاء السوق بصورة ميكانيكية أو بين ليلة وضحاها، بل يعني إخضاع النشاط الاقتصادي للأولويات الاجتماعية.

فبدل أن يكون السؤال:
أين يمكن تحقيق أكبر ربح؟
يصبح:
ما الذي يحتاجه المجتمع ؟ وكيف يمكن توجيه موارده لإشباع هذه الحاجات وتطوير قواه المنتجة؟

وهنا يلعب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي دورًا مركزيًا، مع الاستفادة من أدوات السوق حيث تكون مفيدة، لكن دون السماح لمنطق الربح الخاص والجشع المنبرادوري بأن يحدد مستقبل المجتمع بأكمله.

5. التنمية المجتمعية ليست مجرد نمو اقتصادي

في المنظور الماركسي، التنمية الحقيقية هي تطوير القوى المنتجة والإنسان في الوقت نفسه.

فإذا ارتفع الناتج المحلي بينما بقيت البطالة والفقر والتهميش وسوء توزيع الثروة، فلا يمكن اعتبار ذلك تنمية اجتماعية مكتملة.

التنمية الحقيقية تعني أن يتحول التطور الاقتصادي إلى:

ارتفاع إنتاجية العمل
— تحسين شروط العمل
— تقليص الاستغلال —
توسيع الخدمات الاجتماعية واستدامتها — رفع المستوى الثقافي والعلمي ومواكبة التطور في المجال الرقمي
— تقليص الفوارق الطبقية والمجالية.

وهنا يصبح الإنسان هدف التنمية وفاعلها، وليس مجرد مورد من موارد الإنتاج.

6. من إعادة توزيع الثروة إلى إعادة إنتاج المجتمع وهذه نقطة جوهرية.

الدولة التي تجمع الضرائب ثم تقدم بعض الإعانات للفقراء(بشكل مُعين للكرامة الإنسانية) تمارس إعادة توزيع جزئية داخل علاقات إنتاج قائمة.

أما التحول الاشتراكي فيسعى إلى تغيير الطريقة التي تنتج بها الثروة أصلا.

أي أن القضية ليست فقط : كم يحصل العامل من الثروة؟، بل أيضا:

من يملك وسائل الإنتاج؟ من يقرر ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ ولمن ننتج؟و مقابل ماذا سنبيع منتوجنا؟

وهذه الأسئلة تنقل العدالة الاجتماعية من سياسة اجتماعية إلى مشروع لإعادة بناء المجتمع.

7. الدولة ودورها في هذا التحول

من المنظور الماركسي-اللينيني، لا يمكن إنجاز هذا التحول دون صراع سياسي حول طبيعة الدولة وموقع الطبقات فيها. فالدولة ليست جهازًا محايدًا فوق المجتمع؛ إنها مرتبطة بعلاقات القوة الطبقية.

لذلك فإن تحويل العدالة الاجتماعية إلى علاقات إنتاج جديدة يتطلب قوة سياسية واجتماعية منظمة للطبقة العاملة والكادحين قادرة على مواجهة مصالح الرأسمال والاحتكارات والريع.

لكن نجاح التحول لا يقاس فقط بتغيير الملكية القانونية، بل بقدرة المجتمع على دمقرطة الاقتصاد ومنع نشوء بيروقراطية جديدة تحل محل الرأسمال الخاص في السيطرة على المنتجين.

يمكن اختصار المسار إذن على الشكل التالي :

العدالة الاجتماعية → تغيير علاقات الملكية → تغيير علاقات الإنتاج → توجيه الفائض الاجتماعي → التخطيط الديمقراطي → تطوير القوى المنتجة → التنمية المجتمعية الشاملة.

وبهذا المعنى، فإن العدالة الاجتماعية في التصور الماركسي-اللينيني ليست «توزيعًا أكثر عدلًا للفقر»، وإنما مشروع لتحويل المجتمع من مجتمع تحكمه أولوية تراكم رأس المال إلى مجتمع تحكمه أولوية إشباع الحاجات الإنسانية وتطوير الإنسان والقوى المنتجة.

والتحدي الأكبر ليس اقتصاديًا فقط؛ إنه طبقي وسياسي وتنظيمي : كيف تنتقل الطبقة العاملة من موقع الدفاع عن نصيبها من الثروة إلى موقع المشاركة الفعلية في تحديد كيفية إنتاج الثروة الاجتماعية وتوجيهها؟ هنا تحديدًا تبدأ العدالة الاجتماعية في التحول إلى نمط جديد من التنمية وعلاقات الإنتاج. إنها سيرورة من النضال الشامل تقوده الطبقة العاملة ولن يستقيم صراعها ونضالها إلا بتملك هيئة أركان (حزب) صلبة وتنظيم مُحكم وكوادر حزبية متعددة ومتنوعة التخصصات وكفيلة بوضع الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية داخليا وأمميا.

لا رهان للشعب المغربي على انتخابات تفتقر لأبسط شروط الديمقراطية والنزاهة

قرر حزب النهج الديمقراطي العمالي مقاطعة الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها بالمغرب في 23 شتنبر 2026، بناءً على تحليل موضوعي للشروط السياسية والاجتماعية والدستورية والقانونية والتنظيمية التي ستجري في إطارها. وهو التحليل الذي يؤكد أنها انتخابات مُتحكّمٌ فيها سلفاً، لن تختلف نتائجها عن سابقاتها، ولن تتعدى إفراز برلمان وحكومة صوريين يفتقران لأي سلطة فعلية في ظل سيادة نظام سياسي استبدادي تحتكر فيه المؤسسة الملكية مفاصل القرار، ما يجعل هذه الاستحقاقات بعيدة كل البعد عن التعبير عن الإرادة الشعبية، بل أداة لتكريس بنيات الاستبداد والفساد السائدة.

تجرى هذه الانتخابات في إطار دستوري وسياسي ممنوح وغير ديمقراطي يكرس الحكم الفردي، حيث تحتكر الملكية السلطة السياسية والدينية. فطبقاً للفصل 42 من الدستور، يعتبر الملك «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، وحامي حمى الملة والدين، والضامن لاستقلال البلاد، والحكم الأسمى بين مؤسساتها الدستورية». كما يملك صلاحية تعيين رئيس الحكومة وإعفاء الوزراء (الفصل 47)، ويدير المجلس الوزاري الذي يقرر في التوجهات الاستراتيجية للسياسة العامة ومشاريع القوانين والمالية وتعيين السفراء... (الفصل 48) مما يحصر دور الحكومة في تنفيذ برامج مملاة عليها، ويشرف على التعيين في الوظائف الاستراتيجية المدنية والعسكرية (الفصل 49)، إضافة إلى رئاسته للمجلس الأعلى للأمن (الفصل 54)، والسلطة القضائية (الفصل 115)، وقيادته العليا للقوات المسلحة الملكية (الفصل 56)، مع امتلاكه سلطة حل البرلمان (الفصل 51) وإعلان حالة الاستثناء (الفصل 59). إن هذا الهيمنة وتمركز السلطات الفعلية يفرغان المؤسسات التشريعية والتنفيذية المنبثقة عن الانتخابات من اختصاصاتها الحقيقية، ويجعلانها مجرد واجهات محدودة الصلاحية، مما يعمق أزمة الجدوى من انتخابات تتبارى فيها أحزاب تعجز عن تنزيل برامجها حتى في حال فوزها. إلى جانب ذلك، تنعقد هذه الانتخابات في مناخ سياسي يتسم بتصاعد القمع والهجوم المتواصل على الحريات العامة، من خلال الاعتقالات السياسية والملاحقات التي تطال المناضلين والصحفيين والمدونين ونشطاء الحراك الاجتماعي وكل الأصوات المعارضة للنظام وسياساته الطبقية، مع استمرار الحصار الممنهج على القوى المناضلة وقمع النضالات العمالية والشعبية؛ حيث لا تزال السجون تعج بالمئات من المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم معتقلو «حراك الريف» ونشطاء حركة «جيل زاد».

ومما يجرد هذه الانتخابات من أية مصداقية اشتداد الهجوم الطبقي الرأسمالي الذي يشنه النظام على الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية والطبقة الوسطى؛ وهو هجوم يستهدف القدرة الشرائية للفقراء والكادحين، ويسعى إلى تفويت ما تبقى من الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي للرأسمال المفترس عبر الخوصصة المتسارعة رضوخا لإملاءات وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهو ما أدى إلى تفاقم الفقر والمرض والبطالة والهدر المدرسي ومختلف مظاهر الهشاشة والبؤس الاجتماعي، هذا في مقابل اغتناء فاحش لأقلية بورجوازية طفيلية تراكم الثروات عبر اقتصاد الريع، النهب، الاحتكار، والمضاربات، والوساطة للرأسمالي الإمبريالي والصهيوني والخليجي. وتؤكد التقارير الدولية تفاقم الفوارق الطبقية؛ إذ تسارعت وتيرة تركز الثروة خلال العقد الأخير رغم الأزمات الاقتصادية وتداعيات جائحة كورونا والنزاعات الدولية، حيث بلغ عدد المليونيرات بالمغرب إلى حدود يونيو 2026 زهاء 8300 مليونيراً (أشخاص يملكون أكثر من مليون دولار)، محتلا المرتبة الثالثة إفريقياً بعد دولة جنوب إفريقيا ومصر، في وقت تتزايد فيه معدلات الفقر والبطالة والتهميش وخاصة وسط الشباب الذين يضطر الآلاف منهم إلى الهجرة القسرية والمخاطرة بأرواحهم بحثاً عن الكرامة المفقودة في بلادهم كما حدث مؤخر خلال النزوح الجماعي نحو مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

تأتي هذه الانتخابات أيضاً في ظل تمادي النظام في مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتوسيعه ليطال المجالات العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والرياضية، مما يعرض البلاد لمخاطر كبيرة تمس أمنها واستقرارها وهويةٍ ووحدة الشعب المغربي، فضلاً عما يشكله هذا الاختراق من تهديد للقضية الفلسطينية ولأمن واستقرار المنطقة المغاربية برمتها في ظل التكالب الإمبريالي والصهيوني الاستعماري.

إن قرار حزب النهج الديمقراطي العمالي بمقاطعة هذه الانتخابات التشريعية ينسجم تماماً مع المزاج العام للشعب المغربي الذي أصبح واعيا ومدركا من خلال التجارب الانتخابية المتتالية منذ الاستقلال الشكلي سنة 1956، بأن الانتخابات المخزنية والمؤسسات المنبثقة عنها لا تعدو كونها «مسرحية سياسية» لإعطاء الشرعية للنظام وتبرير سياساته الاستبدادية والتفقيرية، وأنها لن تحقق له طموحاته في الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. لقد أثبتت التجربة أن المستفيد الوحيد من هذه العملية هو النظام والكتلة الطبقية السائدة و الأعيان والوصوليون وسماسرة الانتخابات الذين يخدمون مصالحهم ومصالح النظام.

وبناءً عليه، فإن الشعب لا يراهن على الانتخابات لتغيير أوضاعه، بل يراهن على طاقاته وإمكانياته الذاتية وتنظيماته المناضلة ونهج طريق النضال للدفاع عن مكتسباته والمطالبة بحقوقه، وهو ما يفسر الزخم المتنامي للنضالات الشعبية والعمالية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفي جميع جهات البلاد.

إن البديل الحقيقي للتغيير الديمقراطي، في تصورنا، لا يوجد داخل المؤسسات الصورية، بل يتشكل في الشارع، في قلب المعارك العمالية والشعبية ومعمعان الصراع الطبقي، ومن خلال استنهاض إرادة الجماهير الشعبية وتطوير تنظيماتها الذاتية المستقلة، السياسية منها والنقابية، وأساسا بناء الحزب السياسي المستقل الطبقة العاملة، وتحرير وعي الجماهير من أوهام الفكر البرجوازي والخرافي والانتظارية. إنه طريق النضال الجماهيري المنظم المرتكز على وعي طبقي وسياسي جذري، قادر على بناء قطب طبقي شعبي يغير موازين القوى السائدة، ويمهد الطريق للتخلص من النظام المخزني والتبعية، وتأسيس نظام وطني ديمقراطي شعبي تكون فيه السلطة والسيادة الحقيقية للشعب يمارسها بكل حرية عبر انتخابات ديمقراطية حقيقية.

إن البديل الحقيقي للتغيير الديمقراطي، في تصورنا، لا يوجد داخل المؤسسات الصورية، بل يتشكل في الشارع، في قلب المعارك العمالية والشعبية ومعمعان الصراع الطبقي، ومن خلال استنهاض إرادة الجماهير الشعبية وتطوير تنظيماتها الذاتية المستقلة، السياسية منها والنقابية، وأساسا بناء الحزب السياسي المستقل الطبقة العاملة، وتحرير وعي الجماهير من أوهام الفكر البرجوازي والخرافي والانتظارية.

جمال براجع

الجديدة في 09 شتنبر 2026.

الانتخابات في المغرب: آلية لإعادة إنتاج النظام القائم وموازين القوى الطبقية السائدة

تُطرح الانتخابات في المغرب، من منظور ماركسي لينيني، ليس باعتبارها مجرد آلية تقنية لاختيار ممثلين، بل باعتبارها جزءاً من البنية السياسية التي تعكس توازنات القوى والصراع بين الطبقات. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الملف إلى تفكيك الوظيفة الاجتماعية والسياسية للانتخابات، وعلاقتها بإعادة إنتاج النظام القائم ومصالح الرأسمال المحلي والأجنبي، مع الوقوف عند حدود المشاركة الانتخابية في ظل استمرار التفاوتات الطبقية والاقتصادية وفي ظل دستور ممنوح ولاديمقراطي ولا شعبي . كما يسعى إلى مساءلة دور الأحزاب والمؤسسات المنتخبة، ومدى قدرتها على التعبير عن مصالح الطبقات الكادحة، وطرح البدائل النضالية والتنظيمية التي تجعل الديمقراطية أداة للتحرر الاجتماعي، لا مجرد وسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة.

الانتخابات في المغرب: آلية لإعادة إنتاج النظام القائم وموازين القوى الطبقية

المصطفى خياطي

ليست الانتخابات، في التحليل الماركسي-اللينيني، مجرد عملية تقنية لاختيار ممثلين داخل مؤسسات الدولة، وليست صناديق الاقتراع في حد ذاتها مرادفاً للديمقراطية. فالانتخابات لا يمكن فصلها عن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري داخلها، ولا عن طبيعة الدولة وموازين القوى بين الطبقات.

ومن هذه الزاوية، يطرح تاريخ الانتخابات في المغرب سؤالاً يتجاوز نتائج كل استحقاق انتخابي : هل تعمل الانتخابات على تغيير النظام الاجتماعي والسياسي، أم أنها تعمل، في شروط معينة، على إعادة إنتاجه وتجديد شرعيته؟

إن طرح هذا السؤال لا يعني إنكار أهمية الحق الانتخابي أو الدعوة إلى العزوف عن المشاركة السياسية، وإنما يعني إخضاع العملية الانتخابية نفسها للتحليل الطبقي . فالمواطن قد يغير الحزب الذي يصوت له، وقد تتغير الحكومة، وقد تتغير الأغلبية البرلمانية، لكن إذا بقيت علاقات الملكية والثروة والإنتاج ومراكز القرار الكبرى على حالها، فإن التغيير الانتخابي يظل محكوما بحدود النظام الذي ينتج داخله.

الانتخابات في سياق بناء الدولة ما بعد الاستعمار: دخل المغرب مرحلة الاستقلال الشكلي وهو يحمل إرثاً استعمارياً ثقيلاً، واقتصاداً مرتبطاً بالمصالح الفرنسية والأوروبية، وبنية اجتماعية غير متكافئة، ودولة تسعى إلى تثبيت سلطتها المركزية.

ومنذ الانتخابات الأولى (1963) ، لم تكن المؤسسات المنتخبة هي المركز الوحيد للسلطة . فقد تبلورت الدولة حول مركز سياسي قوي، بينما ظل البرلمان والحكومات يعملان داخل مجال سياسي تحدده موازين قوة أوسع.

خلال العقود اللاحقة، تعاقبت الانتخابات والأحزاب والحكومات، لكن ذلك لم يؤد إلى انتقال جذري في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي. بل إن الانتخابات أصبحت، تدريجياً، إحدى آليات إدارة التناقضات داخل النظام نفسه: تستوعب جزءاً من المعارضة، تمنح شرعية للمؤسسات، وتتيح إعادة توزيع المواقع بين النخب السياسية والمحلية.

وهنا تظهر الوظيفة الأولى للانتخابات باعتبارها آلية لإعادة إنتاج النظام: تحويل الصراع السياسي من صراع حول طبيعة السلطة والثروة إلى صراع حول المقاعد والمواقع الحكومية.

من الصراع الطبقي إلى المنافسة الانتخابية

حين يُختزل العمل السياسي في السؤال: «من سيفوز في الانتخابات؟»، يتم إبعاد سؤال أكثر جوهرية: من يملك وسائل الإنتاج والثروة؟ ومن يحدد اتجاه الاقتصاد؟

فالطبقة العاملة والعامل الزراعي والعاطل وصغار الفلاحين والموظفين والفئات الشعبية يمكن أن يشاركوا جميعاً في الانتخابات، لكنهم لا يدخلون إلى المجال السياسي من الموقع الاجتماعي نفسه الذي يدخل منه الرأسمالي الكبير أو رجل الأعمال أو صاحب النفوذ.

المساواة أمام صندوق الاقتراع لا تعني بالضرورة المساواة في القدرة على التأثير في القرار.

الرأسمالي يمتلك المال، ووسائل الإعلام أو القدرة على الوصول إليها، والشبكات الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات المؤسساتية. أما العامل فيمتلك صوته الانتخابي، لكنه قد لا يمتلك وسائل التأثير في القرار الاقتصادي الذي يحدد أجره وظروف عمله ومستقبله.

وهكذا يصبح هناك تناقض بين المساواة السياسية الشكلية واللامساواة الاجتماعية والمادية الفعلية.

وهذه إحدى أهم الآليات التي تسمح للنظام الرأسمالي بإعادة إنتاج نفسه: تحويل المواطنين إلى أفراد متساوين نظرياً داخل صندوق الاقتراع، مع إبقاء علاقات الإنتاج غير المتكافئة خارج دائرة التصويت.

المال الانتخابي وإعادة إنتاج النخب

لا يمكن فهم الانتخابات المغربية دون التوقف عند ظاهرة الأعيان والزبونية والمال الانتخابي.

ففي المجتمعات التي تنتشر فيها البطالة والفقر والهشاشة وضعف الخدمات العمومية، يمكن للعلاقات الشخصية والوساطة والامتيازات أن تصبح أدوات سياسية. وهكذا لا يعود المرشح بحاجة إلى مشروع لتغيير البنية الاجتماعية بقدر حاجته إلى شبكة انتخابية قادرة على جمع الأصوات.

ويؤدي ذلك إلى إنتاج طبقة سياسية مرتبطة بالمصالح المحلية والاقتصادية، بحيث تتحول الانتخابات إلى وسيلة لإعادة تدوير النخب نفسها بأشكال مختلفة.

فالانتخاب هنا لا يكسر بالضرورة هيمنة النخب؛ بل قد يمنحها شرعية انتخابية جديدة.

ومن منظور ماركسي، ليست المسألة أخلاقية فقط، أي أن نقول إن هناك مرشحين يشترون الأصوات، وإنما يجب أن نسأل: لماذا توجد الشروط الاجتماعية التي تجعل شراء الصوت ممكناً؟

إن الفقر والريع والزبونية ليست ظواهر منفصلة عن بنية النظام؛ إنها جزء من علاقات اجتماعية يمكن أن تتحول إلى أدوات لإعادة إنتاج السلطة.

الأحزاب وتدجين الصراع الاجتماعي

تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة أساسية في أي نظام تمثيلي. لكن السؤال الطبقي هو: ما الذي يحدث عندما تدخل الأحزاب ذات المرجعيات المختلفة إلى مؤسسات بنيت وفق قواعد النظام نفسه؟

قد يبدأ حزب ما بخطاب راديكالي، ثم يجد نفسه، بعد الوصول إلى الحكومة، أمام جهاز دولة وموازين اقتصادية وقواعد مالية واتفاقيات دولية ومصالح رأسمالية متشابكة.

فتصبح حدود الممكن السياسي مرسومة مسبقاً.

وبذلك قد تتحول الأحزاب، بدل أن تكون أدوات لتغيير علاقات القوة، إلى أدوات لإدارة هذه العلاقات.

إن التغيير يصبح آنذاك تغييراً في مدير السياسات وليس تغييراً في طبيعة السياسات.

وهنا تكمن إحدى وظائف الانتخابات في إعادة إنتاج النظام: فهي تسمح بتجديد النخب السياسية دون أن تفرض بالضرورة تغييراً في البنية الاقتصادية التي تحدد توزيع الثروة.

الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي

تزداد المسألة تعقيداً حين نضع الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي في قلب التحليل.

فالاقتصاد المغربي مرتبط بقوة بالأسواق الأوروبية وبالاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية والتمويل الدولي. كما أن قطاعات استراتيجية تستقطب رؤوس أموال محلية وأجنبية كبيرة.

وفي ظل هذا الترابط، تصبح الدولة مطالبة بجذب الاستثمار والحفاظ على «جاذبية» الاقتصاد، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إعطاء الأولوية لمتطلبات تراكم رأس المال على حساب المطالب الاجتماعية.

هنا يظهر مفهوم الرأسمال التابع أو الكمبرادوري بوصفه أداة تحليلية لفهم شرائح من البرجوازية المحلية التي يمكن أن ترتبط مصالحها بالرأسمال الدولي والأسواق الخارجية أكثر مما ترتبط بتطوير استقلال اقتصادي واجتماعي حقيقي.

لكن يجب الحذر من التبسيط: فالرأسمال المحلي ليس كتلة واحدة، كما أن كل استثمار أجنبي ليس بالضرورة استغلالاً بالمستوى نفسه. القضية الأساسية هي من يملك القرار الاقتصادي ومن يستفيد من فائض القيمة ومن يتحمل كلفة الأزمات؟

الانتخابات كصمام أمان للنظام

من أخطر وظائف الانتخابات، في ظل نظام اجتماعي غير متكافئ، أنها قد تعمل كـ«صمام أمان» للتناقضات الاجتماعية.

عندما يتصاعد الغضب بسبب البطالة أو غلاء الأسعار أو ضعف الخدمات، يمكن أن يتحول الغضب من الشارع إلى صندوق الاقتراع.

يُطلب من المواطن أن يعاقب حزباً ويصوت لحزب آخر.

وبعد انتهاء الانتخابات، تستمر الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت الغضب.

فتنتقل المسؤولية السياسية من حكومة إلى أخرى، بينما تبقى البنية الأساسية للنظام الاقتصادي والسياسي قائمة.

التتمة في ص 08

وهكذا يتحول التغيير الحكومي إلى بديل عن التغيير الاجتماعي.

وهذه هي النقطة المركزية: النظام لا يحتاج دائماً إلى منع الانتخابات حتى يحافظ على استمراره؛ يمكنه، في بعض الظروف، أن يستخدم الانتخابات نفسها لتجديد شرعيته واستيعاب التناقضات وإعادة توزيع الأدوار داخل النخب.

دستور 2011 والحراك الشعبي

شكلت سنة 2011 لحظة مفصلية. فقد فرض الحراك الشعبي والسياسي آنذاك إصلاحات دستورية وانتخابات جديدة، ودخل حزب العدالة والتنمية الحكومة.

لكن تجربة السنوات التالية أظهرت حدود القدرة الحكومية على تغيير البنية الاقتصادية والسياسية بمجرد امتلاك الأغلبية البرلمانية.

وهنا يجب التمييز بين امتلاك السلطة الحكومية وامتلاك السلطة الفعلية على علاقات الإنتاج والثروة.

فالحكومة تدير جهازاً من أجهزة الدولة، لكنها لا تصبح بمجرد وصولها إلى الحكم مالكة للاقتصاد ولا متحكمة بصورة مطلقة في الرأسمال.

ومن ثم، فإن تغيير الحكومة لا يساوي تغيير النظام.

انتخابات 2021: تجديد النخب؟

جاءت انتخابات 2021 لتقدم مثالاً آخر على قدرة النظام الانتخابي على إعادة ترتيب النخب.

انتقل مركز الثقل الحكومي من حزب العدالة والتنمية إلى تحالف يقوده التجمع الوطني للأحرار، وبرز بشكل واضح حضور رجال الأعمال والتكنوقراط داخل المشهد الحكومي.

لكن السؤال الماركسي لا يتوقف عند هوية رئيس الحكومة أو الحزب الفائز. بل يسأل: هل أدى هذا التحول إلى تغيير جوهري في علاقة الدولة بالرأسمال والعمل والثروة؟

إذا بقيت الاختيارات الاقتصادية الكبرى ضمن الإطار نفسه، فإن ما تغير أساساً هو إدارة النظام، وليس بنيته الطبقية.

هل يعني ذلك رفض الانتخابات؟

هنا ينبغي أن يكون الموقف الماركسي أكثر دقة.

رفض الانتخابات بصورة مطلقة يمكن أن يؤدي إلى ترك المجال للنخب المسيطرة، لأن الجماهير ستظل بحاجة إلى التعبير السياسي، بينما تستمر الطبقات المهيمنة في استعمال كل أدوات الدولة والمجتمع.

لكن تحويل الانتخابات إلى الخلاص الوحيد هو الخطأ المقابل.

المطلوب هو دمج النضال الانتخابي بالنضال الطبقي والاجتماعي.

أن تدخل القوى العمالية والشعبية الانتخابات ليس من أجل الحصول على مقاعد فحسب، وإنما من أجل بناء وعي طبقي وتنظيم مستقل، وطرح برنامج يضرب جذور علاقات الاستغلال والريع والاحتكار.

نحو تجاوز الديمقراطية الشكلية

الديمقراطية الحقيقية، من منظور الطبقة العاملة، لا يمكن أن تتوقف عند الحق في التصويت.

إنها تعني حق العمال في التنظيم، وحقهم في تقرير شروط العمل، ومراقبة الثروة، والمشاركة في القرارات الاقتصادية، والدفاع عن الملكية العمومية، ومواجهة الاحتكار والريع، وربط الاستثمار الأجنبي بالمصلحة الاجتماعية والسيادة الاقتصادية.

وهذا يعني الانتقال من سؤال:

«من سيحكم»؟ إلى سؤال أكثر عمقا: « لصالح من يحكم»؟ ومن: «من فاز في الانتخابات؟» إلى: «من يملك الثروة ووسائل الإنتاج والقدرة على فرض خياراته على الدولة»؟

خاتمة: تغيير الوجوه أم تغيير القواعد؟

إن تاريخ الانتخابات في المغرب يكشف أن التعددية الانتخابية، رغم أهميتها، لم تؤد وحدها إلى تغيير موازين القوى الطبقية. فالانتخابات يمكن أن تغير الحكومات، لكنها لا تغير بالضرورة علاقات الإنتاج.

يمكن أن تغير الأغلبية البرلمانية، لكنها لا تغير بالضرورة توزيع الثروة. يمكن أن تمنح الشرعية لحزب جديد، لكنها لا تلغي بالضرورة نفوذ الرأسمال.

ولهذا فإن الانتخابات، عندما تُفصل عن النضال الاجتماعي والتنظيم الطبقي، يمكن أن تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج النظام القائم: تجدد شرعيته، تستوعب الغضب الشعبي، تعيد ترتيب النخب، وتنقل الصراع من مستوى تغيير البنية إلى مستوى تغيير الحكومات.

أما البديل، من منظور ماركسي-لينيني، فلا يتمثل في إلغاء الانتخابات، وإنما في تجاوز حدودها البرجوازية عبر بناء قوة سياسية مستقلة للطبقة العاملة والكادحين، قادرة على تحويل المشاركة السياسية من مجرد تفويض انتخابي إلى مشروع لتغيير علاقات القوة والملكية والإنتاج.

فالمعركة الحقيقية ليست فقط من أجل الفوز بصندوق الاقتراع، وإنما من أجل تغيير موازين القوى التي تحدد ما بعد صندوق الاقتراع.

وعندما تصبح الطبقة العاملة والقوى الشعبية قادرة على فرض إرادتها في المصنع والحقل والشارع والمؤسسة والبرلمان، وعندما تصبح الثروة والاقتصاد والقرار السياسي خاضعة للرقابة الشعبية، عندها فقط يمكن للانتخابات أن تتحول من أداة لإعادة إنتاج النظام إلى أداة في مسار تغييره.

الانتخابات في المغرب:

صراع الرأسمال والعمل في تجليات الصراع الطبقي

حسن أوالحاج

ليست الانتخابات في المجتمع الرأسمالي مجرد عملية تقنية لاختيار ممثلين داخل المؤسسات، ولا مجرد مناسبة دورية لتغيير الوجوه والائتلافات. إنها، في جوهرها، إحدى الآليات التي يجري من خلالها تنظيم العلاقة بين الطبقات داخل الدولة، وإعادة إنتاج موازين القوى الاجتماعية والسياسية في شكل مؤسساتي يبدو، في ظاهره، محايدًا ومتساويًا بين المواطنين.

ومن هنا، فإن السؤال الحقيقي حول الانتخابات بالمغرب ليس فقط: من سيفوز بالمقاعد؟ ومن سيشكل الحكومة؟ ومن سيحتل المرتبة الأولى؟ بل السؤال الأكثر عمقا هو: أي طبقات اجتماعية تجد مصالحها طريقها إلى السلطة؟ وأي طبقات تظل خارج دائرة القرار، رغم أنها تنتج الثروة وتحمل العبء الأكبر من الاستغلال الاجتماعي؟

إن الرأسمال لا يدخل الانتخابات حافيًا. يدخل إليها محمّلًا بقوته الاقتصادية، بشبكاته، بعلاقاته، بوسائل الإعلام، وبقدرته على تحويل المال إلى نفوذ سياسي واجتماعي. وفي المقابل، يدخل العامل والفلاح الفقير والعاطل والشاب والمرأة الكادحة إلى المجال الانتخابي وهم يحملون أساسًا قوة عددهم، وهي قوة لا تتحول تلقائيًا إلى قوة سياسية ما لم تنتظم في وعي طبقي وتنظيم مستقل وبرنامج سياسي واضح.

وهنا يظهر التناقض المركزي: الرأسمال يملك وسائل إنتاج الثروة، بينما تملك الطبقات الشعبية قوة إنتاجها؛ لكن الأولى تستطيع في كثير من الأحيان تحويل قوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية، بينما تظل الثانية مشتتة بين الوعود الانتخابية والوساطات المحلية والانتظار.

لهذا لا يكفي أن نسأل إن كانت الانتخابات نزيهة من الناحية الإجرائية. ينبغي أن نسأل أيضا: ما الذي تسمح هذه الانتخابات بتغييره فعلًا في علاقات الملكية والثروة والسلطة؟

فحين تظل الثروة مركزة، ويستمر التفاوت الطبقي والمجالي، ويظل العامل يبيع قوة عمله من أجل الأجر، ويظل الفلاح الصغير مهددًا بالمديونية والسوق والمضاربات، ويظل الشباب يواجه البطالة والهشاشة، فإن تغيير الأغلبية الحكومية لا يعني بالضرورة تغيير البنية الاجتماعية التي تنتج هذه الأوضاع.

وهنا تكمن المسافة بين تداول السلطة داخل المؤسسات وبين تغيير علاقات السلطة داخل المجتمع.

الانتخابات قد تغير الحكومة، لكنها لا تغير بالضرورة من يملك الأرض والرأسمال والائتمان ووسائل الإنتاج. وقد تغير الوزراء والنواب، لكنها لا تغير وحدها علاقة العامل برب العمل. وقد تنتج برامج جديدة، لكنها لا تضمن تلقائيًا انتقال القرار الاقتصادي إلى أيدي المنتجين.

إن الصراع الحقيقي لا يجري فقط داخل صناديق الاقتراع، بل داخل المصنع والحقل والجامعة والحي ومكان العمل والنقابة والجمعية والتنظيم السياسي. هناك، في الحياة اليومية، يتحدد جوهر الصراع بين من يملك ومن يعمل، بين من يستحوذ على فائض القيمة ومن ينتجها.

ومن هذه الزاوية، تصبح الانتخابات جزءًا من الصراع الطبقي وليست بديلًا عنه. الرأسمالية تستطيع أن تتكيف مع تعدد الأحزاب وتغير الحكومات، لأنها لا تحتاج دائمًا إلى حزب واحد كي تحافظ على مصالحها. يكفي أن تظل القواعد الأساسية للعبة الاقتصادية والاجتماعية محفوظة: حماية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، استمرار منطق الربح، تحويل العمل إلى سلعة، وإبقاء الدولة ضمن حدود إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم.

ولهذا قد تتصارع الأحزاب بشدة على المقاعد، بينما تتقاطع، بدرجات مختلفة، حول الحدود التي لا ينبغي تجاوزها عندما يتعلق الأمر بالبنية الاقتصادية العميقة.

ومن هنا أيضا ينبغي فهم ما يسمى بـ«الاختيار الانتخابي». فالناخب لا يدخل دائمًا إلى صندوق الاقتراع بوصفه فردًا مجردًا منفصلًا عن موقعه الاجتماعي. العامل يدخل إليه كعامل، والفلاح كفلاح، والرأسمالي كرأسمالي، والعاطل كشخص يعيش خارج سوق العمل أو على هامشه. لكن الوعي بهذا الموقع الطبقي قد يكون غائبًا أو مشوشا، وهو ما يجعل الطبقات الشعبية تصوت أحيانا ضد مصالحها المادية المباشرة.

وهنا تتدخل الأيديولوجيا.

فالانتخابات تستطيع أن تحول الصراع الطبقي من صراع حول الثروة والسلطة إلى صراع حول الأشخاص والشعارات والرموز. يصبح السؤال: من الأفضل؟ من الأكثر كفاءة؟ من الأكثر نزاهة؟ من سيقدم خدمات أكثر؟ بينما يختفي السؤال المركزي: من يملك؟ ومن يقرر؟ ومن يستفيد؟ ومن يدفع الثمن؟

وهكذا يتحول العامل من منتج للثروة إلى مجرد «ناخب»، ويتحول المواطن من ذات سياسية واجتماعية إلى رقم داخل كتلة انتخابية، بينما تستمر البنية الاقتصادية في إنتاج التفاوت نفسه.

إن نقد الانتخابات من منظور ماركسي لا يعني رفض مبدأ المشاركة السياسية، ولا يعني أن الانتخابات عديمة الأهمية في كل الظروف. بل يعني رفض تحويلها إلى أسطورة سياسية تفصل الديمقراطية عن الاقتصاد، والسياسة عن الطبقات، والحقوق السياسية عن علاقات الإنتاج.

الديمقراطية التي لا تمس جذور التفاوت الطبقي تظل محدودة الأفق.

أما الديمقراطية الشعبية الحقيقية، فلا يمكن أن تكتفي بمنح العامل حق اختيار من يمثله مرة كل بضع سنوات، بل ينبغي أن تفتح أمامه الطريق نحو المشاركة في القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن تجعل الثروة المنتجة اجتماعيًا خاضعة لرقابة المجتمع، وأن تضع مصالح الأغلبية الكادحة فوق مصالح أقلية مالكة.

لهذا فإن المعركة الانتخابية، في جوهرها، لا ينبغي أن تختزل في صراع الأحزاب على المقاعد، بل يجب أن تُقرأ باعتبارها جزءًا من صراع أوسع: صراع الرأسمال والعمل، صراع منطق الربح مع منطق الحاجات الاجتماعية، وصراع الأقلية المالكة مع الأغلبية المنتجة.

وعندما تغيب هذه القراءة الطبقية، تصبح الانتخابات مسرحًا لتغيير الوجوه.

أما عندما يحضر الوعي الطبقي، فإن السؤال يتغير جذريًا:

ليس فقط من سيجلس على الكرسي، بل لمن يخدم الكرسي؟

وهنا يبدأ الانتقال من نقد الانتخابات إلى نقد النظام الاجتماعي الذي تنتظم داخله الانتخابات.

ما جدوى الانتخابات في ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية وتحكم مخزني؟

عبد السلام العسال

أعلنت وزارة الداخلية، المتحكمة، تاريخيا، في مجمل سيرورات الانتخابات بالمغرب، أن هذه الانتخابات ستتم إجراؤها بتاريخ 23 شتنبر 2026، ويأتي هذا المقال كمساهمة في النقاش الجاري حول هذه الانتخابات والرهانات المطروحة عليها رسميا وشعبيا وحزبيا، اخترنا أن يكون مؤطرا بسؤال عريض: ما جدوى الانتخابات في ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية وتحكم مخزني؟، وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال المركب تفكيك مكوناته الثلاثة: الدستور الممنوح؛ القوانين الرجعية؛ التحكم المخزني.

الدستور الممنوح: اعتبرت الحركة الديمقراطية والحركة الحقوقية المغربيتان دستور2011، الذي يؤطر المرحلة، دستورا ممنوحا، باعتباره منتوجا مخزنيا بامتياز، سواء:

على مستوى الشكل، بحيث لم تتم بلورته في إطار نقاش عمومي واسع تحت إشراف وتأطير مجلس تأسيسي مكون من كافة القوى والفعاليات الحية والديمقراطية المشهود لها بالنزاهة والغيورة على الوطن وعلى حقوق الإنسان ببلادنا، وبالتالي فهو لم يكن موضع نقاش عمومي تعبر فيه مختلف فئات المجتمع ومكوناته الحية عن آراءها ومواقفها بشأن نوع الدستور المأمول إقراره، كما أن منهجية التصويت عليه كانت متحكما فيها مخزنيا، بحيث استعمل النظام كل ما أتيح له من إمكانيات سياسية وإعلامية ولوجستية لفرض التصويت عليه بالإيجاب، وفي المقابل مارس مختلف أشكال التضييق على كل الأصوات التي رفضت هذا الدستور وقررت مقاطعته؛

أو على مستوى المضمون، إذ أنه يكرس نظام حكم فردي مطلق، يجعل من الملك الفاعل الوحيد والأوحد في جميع مفاصل الحياة السياسية الداخلية والخارجية للبلاد، والمتحكم الفعلي في جميع السلط الدينية والتنفيذية والأمنية والتشريعية والقضائية طبقا لمنطوق فصول هذا الدستور، وخاصة الفصول الممتدة من الفصل 41 إلى الفصل 59، التي تجعل الملك:

هو المتحكم في السلطة الدينية طبقا للفصل 41، باعتباره «أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يرأس الملك المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.....»؛

وهو، طبقا للفصل 42، «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

يمارس الملك هذه المهام، بمقتضى ظهائر، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور»؛

- وهو، حسب الفصل47، من يعين «رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها...» وله «بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم. كما يمكنه أن يعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها. إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة. ويمكنه أيضا إعفاء عضو أو أكثر من الحكومة بطلب من رئيسها؛

وتتكثف، بصورة أكثر وضوحا، مظاهر تحكم الملك في الحياة السياسية، وخاصة على المستوى الإجرائي في تدبير الشأن العام، في الفصول من 48 إلى 52، حيث أنه:

- هو الذي، طبقا للفصل 48، «يرأس المجلس الوزاري، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء، والذي ينعقد بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة»، ولا يعتبر المجلس الوزاري مجرد مؤسسة دستورية كغيرها من باقي المؤسسات الدستورية، بل هو المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تتحكم في رسم طبيعة السياسة الداخلية والخارجية للنظام، بما يتجاوز السقف المحدود جدا المحدد للحكومة، وهذا ما يؤكد عليه الفصل 49، حين ينص على أن المجلس الوزاري يتداول «في القضايا والنصوص التالية: التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛ مشاريع مراجعة الدستور؛ مشاريع القوانين التنظيمية؛ التعيين في المناصب العليا.....»، وطبيعي جدا أن هذه القضايا والنصوص، بما في ذلك طبيعة الدستور ونوع القوانين التنظيمية والمخططات الاستراتيجية والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد، هي ما يشكل عصب وجوهر الحياة السياسية بالمغرب، التي تهندَس خارج المؤسسة التشريعية بغرفتيها وخارج الحكومة حيث لا تعدوان سوى مؤسستين شكليتين فارغتين من أي محتوى. يضاف إلى ذلك أن الملك، حسب الفصل 50 من الدستور، هو من يتولى إصدار «الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه». وهذا يعني أن القوانين لا تعرف طريقها إلى التنفيذ إلا إذا أصدر الملك أمره بتنفيذها.

ويتعمق أكثر موقع تحكم الملك في الحياة السياسية ببلادنا بعيدا عن الانتخابات والمؤسسات المنتخبة، انطلاقا من الصلاحيات التي يخولها له الفصل 51، حيث يمنحه سلطة حل مجلسي البرلمان أو أحدهما «بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، وإخبار رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين»، هاهنا يظهر جليا أن الانتخابات ليس لها أي معنى مادامت كل القضايا الاستراتيجية تُدرَس وتُقرَّر خارج أروقة الحكومة ومجلسي البرلمان، أي داخل المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، ذلك أن رؤساء هذه المؤسسات لا يكون لهم أي دخل في حل البرلمان، وكل ما يمكن أن يقوموا به هو أن يتلقوا خبر حل مجلسيه أو حل أحدهما من طرف الملك، الذي له وحده «أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخل البرلمان»، وهو ما يضفي على خطاب الملك صفة القداسة، حيث يصبح مرجعا لمجمل ما يمكن للبرلمان والحكومة أن يقوما به من إجراءات وخطوات سياسية واقتصادية واجتماعية خارج برامج الأحزاب التي تشكلهما، بما في ذلك برامج الأحزاب التي تسير الحكومة والأحزاب المشكلة للأغلبية في البرلمان. وهنا أيضا يعاد طرح السؤال عن جدوى الانتخابات في ظل هذا التحكم الملكي في صلاحيات البرلمان؟

هذا على مستوى علاقة الملك بالحكومة والبرلمان، الذي هو من يحدد لهما التوجهات العامة لتدبير الشأن العام في البلاد، وليس برامج الأحزاب المشكلة لهما هي من تقوم بذلك، فهذه البرامج التي كانت الأحزاب المشاركة في الانتخابات تتنافس بها فيما بينها خلال الحملات الانتخابية، توضع في الثلاجة فاسحة المجال لتوجهات الملك وخطبه المقدسة غير القابلة لأي نقاش داخل البرلمان، أما القضايا الأمنية الداخلية والخارجية للبلاد فهي بدورها لا تخرج عن سلطة الملك الذي يرأس المجلس الأعلى للأمن طبقا للفصل 54، الذي بموجبه يتم إحداث «مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة....»، كما يمكن للملك «إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية .... أن يعلن حالة الاستثناء، بظهير، بعد استشارة رئيس الحكومة، ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة.» (الفصل 59)، وهكذا يكون الملك هو المسؤول الأول عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد.

أما على مستوى السلطة القضائية التي يجب أن تكون مستقلة في أي بلد ديمقراطي يُقرّ حقوق الإنسان ويسهر على ضمان احترامها وإعمالها، فهي ليست كذلك في بلادنا، إذ أنها تخضع، بشكل مباشر، لسلطة الملك الذي تصدر الأحكام باسمه، والذي هو من يترأس «المجلس الأعلى للسلطة القضائية» حسب الفصل 56، وهو الذي، طبقا للفصل 57، يعين «القضاة بظهير، باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية» الذي هو نفسه من يترأسه، وهذا يعني أن القضاة ليسوا مستقلين، وعلاقة بذلك فهو من يمارس حق العفو حسب الفصل 58، وطبيعي أن هذا الحق يمارسه الملك، كلما أراد ذلك، بغض النظر عن طبيعة الأحكام القضائية ونوعية الجرائم والتهم التي حوكم بها المشمولون بهذا العفو.

وإذا كان كل ما تقدم يتعلق بتحكم الملك في الحياة السياسة الداخلية، فإنه يتمتع، أيضا، بما يكفيه من صلاحيات كثيرة للتحكم أيضا في السياسة الخارجية للبلد، ومن ذلك أنه يعتمد «السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية» حسب الفصل 55، وهو الذي «يوقع على المعاهدات ويصادق عليها» (نفس الفصل).

وعلاقة بكل ذلك، فإن نظام الحكم بالمغرب يبقى محصورا داخل العائلة الملكية، ولا يمكن أن يكون خارجها وذلك بموجب الفصل 43 من الدستور الذي ينص على أن «عرش المملكة المغربية وراثي في ذرية الملك محمد السادس بن الحسن، من الذكور دون الإناث، بكيفية التوارث، وفق نظام البيعة، وطبقا لأحكام الدستور. يختار الملك، خلال حياته، من بين أبنائه الذكور، من يخلفه، غير ولي العهد». فإذا لم يترك الملك ولدا ذكرا، فإن الملك ينتقل إلى أقرب أقربائه الذكور، وفق الترتيب ووفق الشروط المنصوص عليها في الدستور». وهذا يعني أن أي حزب سياسي في البلاد لا يمكنه أن يتولى السلطة الفعلية مهما كانت النتائج التي يحصل عليها في الانتخابات، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه أي حزب مشارك في الانتخابات هو الوصول إلى بعض المقاعد في الحكومة وفي البرلمان وفي الجماعات الترابية، وفي جميع هذه الحالات فهي مقاعد ل تمنحه أية صلاحيات فعلية وحقيقية لتسيير شؤون البلاد وتطبيق برنامجه الانتخابي.

القوانين الرجعية: قانون تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها نموذجا:

في سياق استمراه في تسييج وإغلاق الحقل السياسي والتحكم المطلق في الحياة السياسية، يسعى النظام المخزني إلى المزيد من تكبيل الحق في حرية الرأي والتعبير عبر سن قوانين جديدة بهدف خنق كل الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية المعادية لتطلعات شعبنا ولطموحاته في العيش الكريم، ومن بين هذه القوانين الجديدة، مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، والذي تمت إحالته على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية يوم 27 أكتوبر 2025، كما تم عرضه على الجلسة العامة لمجلس النواب التي صادقت عليه يوم فاتح دجنبر 2025، (الموافقون: 164، المعارضون: 09، الممتنعون: 41).

التتمة في ص 16

لكي لا ننسى الأسرى الفلسطينيين: حتى جثامين الشهداء أسيرة

ع. م. م.

إن أهم حلم لذى الأسيرات والأسرى من خلف قضبان الزنازن وجدران السجون في الكيان الصهيوني هو الحرية...

وكان من بين أهم أهداف طوفان الأقصى هو تبييض السجون من الأسرى الذي يعانون من ظروف الإسر القاسية، فالأسرى هم مقاومون للاحتلال، وبالتالي يتعرضون لجرائم التعذيب بكافة مستوياتها.

لذلك فملف الأسرى يعتبر قضية مركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني ولفصائل المقاومة..ويجب إبراز قضيتهم ومعاناتهم التي تكاد تختفي وسط جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة..

فقد بلغ عدد حالات الاعتقال بين الفلسطينيين منذ عام 1967 بشؤون الأسرى فلسطينية ودولية..

فقد بلغت حصيلة حالات الاعتقال في الضفة والقدس منذ بدء الإبادة في غزة 17 ألفا حالة اعتقال، من بينهم أكثر من 540 من النساء، ونحو 1350 طفل وهذا المعطى لا يشمل حالات الاعتقال من غزة والتي تقدر بأكثر من 10آلاف، بما فيهم النساء والأطفال..

أكثر من 9900 أسير وأسيرة ممن تعرف هوياتهم يقبعون في 27 سجنا ومركز تحقيق أو توقيف، يضاف إليهم أعداد أخرى تقدر بالآلاف لأسرى من قطاع غزة رهن الإخفاء القسري

وشكّلت جرائم التّعذيب بكافة مستوياتها، وجريمة التجويع، والجرائم الطبية، والاعتداءات الجنسية ومنها الاغتصاب، الأسباب الأساسية التي أدت إلى استشهاد أسرى ومعتقلين بوتيرة أعلى مقارنة مع أي فترة زمنية أخرى، ولازال المئات بقانون «المقاتل غير الشرعي» الذي يحرم الأسير من أبسط حقوقه،ويمنع عن أهله زيارته بل منع حتى اللجنة الدّولية للصليب الأحمر من زيارتهم،

والذي شمل كل الأطر العليا الذين تم اعتقالهم بغزة من أطباء ومهندسين واساتذة جامعيين...

ويبلغ عدد المعتقلين من غزة والذين صنفهم الاحتلال بـ»مقاتلين غير شرعيين بما يفوق 2000 أسير منهم أكثر من 20 طبيب،مثل مدير مستشفى «كمال عدوان» الطبيب «حسام أبو صفية»،ومدير المستشفيات الميدانية في قطاع غزة، مروان الهمص..

ومن اجل كسر جدوة المقاومة،فقد استحدث الكيان الصهيوني معسكرات خاصة لاحتجاز معتقلي غزة والضفة، مع تصاعد أعداد المعتقلين، إلى جانب السّجون المركزية، وكان من أبرزها معسكر «سديه تيمان» الذي شكل العنوان الأبرز لجرائم التعذيب، وسجن «ركيفت» ومعسكر «عناتوت» ومعسكر «عوفر»، ومعسكر «نفتالي»، ومعسكر «منشة» وهي معسكرات تابعة لإدارة جيش الاحتلال

وقد تمكنت المؤسسات الحقوقية من رصدها، غير مستبعدة وجود سجون ومعسكرات سرّية.مع استمرار إخفاء هويات غالبية شهداء معتقلي غزة الذين ارتقوا في هذه المعسكرات..

ولزيادة التنكيل بعائلات الشهداء الأسرى يحتجز الاحتلال جثامين 72 شهيدا من شهداء الحركة الأسيرة أقدمهم أنيس دولة المحتجز جثمانه منذ العام 1980.

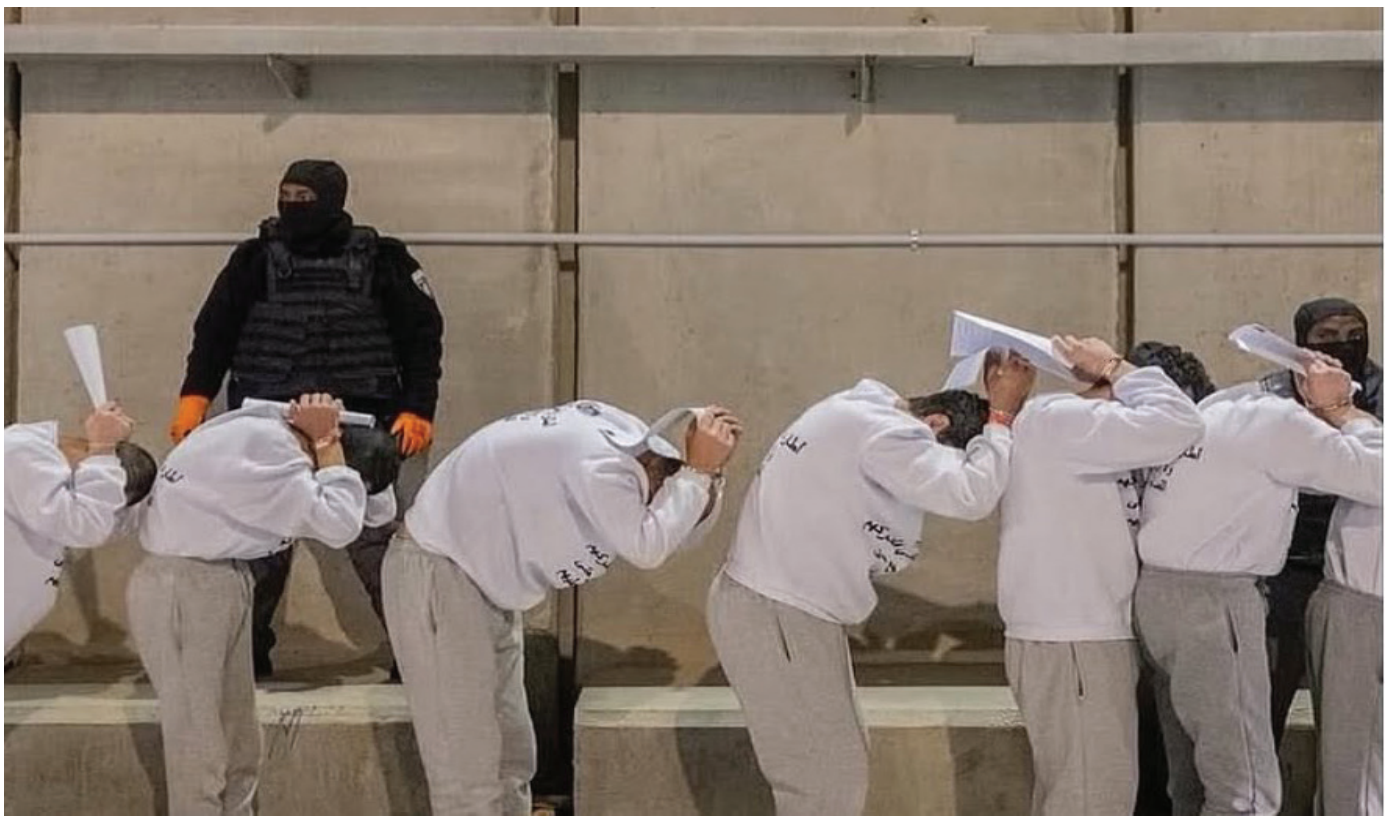

وحتى نهاية عام 2024 نحو مليون فلسطيني، بينهم أكثر من 50 ألف حالة اعتقال سجلت في صفوف الأطفال دون سن 18 عاما، وأكثر من 17 ألف حالة اعتقال لفتيات ونساء بينهن أمهات

ومنذ عام 1968 جرت بين حركات المقاومة الفلسطينية والاحتلال 11 صفقة تبادل، أسفرت إجمالا عن تحرير أكثر من 9 آلاف، في حين أفرج عن نحو 8 آلاف ضمن اتفاقيات سياسية بين عامي 1993 و2014

ومنذ السابع من أكتوبر 2023، تضاعفت معاناة الأسرى بشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967،بإجماع مؤسسات مختصة من المرضى والجرحى يعانون وراء القضبان

ومن الأدوات الإجرامية أيضا عدم الإفصاح عن أعداد الأسرى وأماكن احتجازهم، وظروف اعتقالهم وأي شيء يتعلق بمصيرهم، وتعمد الاحتلال بالتعامل معهم كأرقام لإخفاء هويتهم..

ومنذ احتلال أراضي 1967 وضع اللقطاء ما يسمى بالاعتقال الإداري لعدة شهور قابل للتمديد بموجب ملف سري بلا تهمة أو سقف، وقد صدر أكثر من 60 ألف أمر اعتقال إداري بحق أسرى فلسطينيين حتى الآن..

وأضاف الصهاينة ما يسمى

جذور الأزمة الفلسطينية

غازي الصوراني

ثمة اجماع على أن جوهر الأزمة الفلسطينية سياسي طبقي بامتياز، أزمة تمتد جذورها إلى سنوات سبقت اتفاق أوسلو وطفت مظاهرها على السطح مع اعلان البرجوازية الفلسطينية استعدادها للدخول في دهاليز المصالحة والتسوية، ورفض جزء رئيسي في الثورة لهذا الميل، ومنذ ذلك الوقت بدأ الافتراق يلوح بين منهجين، منهج يؤسس لمغادرة زاوية المقاومة ويسعى لوضع اقدامه في المعسكر الدولي الراعي للتسوية السياسية السلمية وآخر متمسك بثوابت القضية الوطنية الراهنة والتاريخية ويدرك ضبابية ما يشاع ويساق في الساحة العربية والدولية عن نوايا التسوية، أزمة لم تقتصر على الصراع بين المبدئية والبراجماتية المفرطة بدرجات متفاوتة بين فريقي الصراع فتح وحماس، بل كان لها تجلياتها التنظيمية وتناقضاتها البنيوية.

وفيما كان التناقض في مظهريه السياسي والتنظيمي يأخذ سياقه المنطقي، غير أن المعادلة في ميدان الممارسة يحكم طرفيها منطق مقلوب يسير على رأسه، فالمنهج البراجماتي سجل تفوقا وتميزا وكان أكثر ديناميكية وعملية من المنهج اليساري والمبدئي، فالبرجوازية كانت أكثر جرأة وسرعة وقدرة على حسم موقفها فيما عانت حركة اليسار عجزا افتقد للمبادرة واتضح فيما بعد أنه نتاج لأزمة داخلية فكرية سياسية داخل معظم فصائل اليسار على وجه الخصوص أملت عليهم تكييف مواقفهم مع الحقائق التي تفرضها حركة اليمين.

وإذا تناولنا المسألة بملموسية أكثر في قراءة أسباب الأزمة وتردد اليسار وعجزه عن تقديم مشروعه وتسويقه جماهيريا قياسا بفتح نجد مجموعة من الشواهد، فجزء من اليسار الفلسطيني لعب دور الغطاء والداعية لتنازلات اليمين.

أما الجبهة الشعبية فقد عجزت عن بناء اصطفاف وطني عريض قادر على ممارسة الضغط الكافي على اليمين ولجم هرولته المتسارعة نحو التسوية والمصالحة ، وعليه فليس من باب المصادفة أن تشكل حماس التي نشأت خارج التكوين الوطني ورتبت مؤسساتها في الداخل بهدوء أن تشكل البديل الذي ليس فقط استطاع لجم اليمين بل أطاح بهيمنته وجرده من الشرعية الشعبية. الأمر الذي وفر لحماس أن تملأ الفراغ الذي عجز اليسار عن اشغاله لنمطية ادارته للأزمة وعدم جرأته في اتخاذ القرارات الحاسمة في لحظات عديدة.

من هرمز إلى جبل طارق: هل تعيد الإمبريالية رسم خريطة المضائق الاستراتيجية؟

لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر مائي بين الخليج العربي والمحيط الهندي، كما لم تعد سبتة ومليلية مجرد ملفين عالقين في تاريخ العلاقات المغربية الإسبانية. إن التطورات المتسارعة خلال سنة 2026 تفرض قراءة أوسع، تربط بين الصراع حول المضائق البحرية وبين الصراع على الطاقة والتجارة والمواقع العسكرية وموازين القوى الدولية.

ومن هذا المنظور، يطرح سؤال جوهري نفسه: هل تكشف أزمة مضيق هرمز عن أهمية متزايدة لمضيق جبل طارق، وهل يمكن أن تكون سبتة ومليلية جزءاً من صراع استراتيجي أوسع على التحكم في البوابة الغربية للمتوسط؟

ينبغي منذ البداية الحذر من الإجابة القطعية. لا توجد، وفق المعطيات المتاحة، أدلة تثبت وجود خطة أمريكية ـ إسرائيلية مشتركة للسيطرة على مضيق جبل طارق. لكن توجد مؤشرات كافية تسمح بطرح فرضية أكثر واقعية: إعادة ترتيب مواقع النفوذ حول الممرات البحرية الاستراتيجية في ظل أزمة النظام الدولي وتراجع قدرة القوى الغربية على ضمان أمن جميع طرق التجارة التقليدية.

المصطفى خياطي

هرمز: حين يتحول المضيق إلى سلاح في الصراع الدولي

أظهرت الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران مدى هشاشة النظام العالمي أمام إغلاق أو اضطراب المضائق. فمضيق هرمز تمر عبره نسبة هائلة من تجارة الطاقة العالمية، ولذلك فإن أي اضطراب فيه يتحول سريعاً إلى أزمة تتجاوز الخليج لتصل إلى أسعار النفط والنقل والتأمين وسلاسل الإمداد.

وفي أحدث تطورات الأزمة، انخفض متوسط عبور سفن السلع عبر هرمز إلى نحو عشر سفن يومياً خلال عشرة أيام، وهو مستوى بالغ الانخفاض مقارنة بما قبل التصعيد.

وهكذا أصبح هرمز مثالا واضحا على حقيقة أساسية في الجغرافيا السياسية المعاصرة: من يملك القدرة على تعطيل الممرات البحرية يستطيع التأثير في الاقتصاد العالمي كله.

وهذه الحقيقة ليست جديدة. فقد ظلت القوى الإمبريالية، منذ نشوء الرأسمالية العالمية، حريصة على السيطرة على الموانئ والمضائق والقنوات التي تمر عبرها التجارة الدولية. وما تغير اليوم هو أن الصراع أصبح أكثر تعقيداً بسبب تعدد القوى الدولية وصعود الصين وروسيا وتزايد قدرة القوى الإقليمية على تعطيل الطرق الاستراتيجية.

جبل طارق: البوابة الغربية للمتوسط

إذا كان هرمز يمثل إحدى أهم بوابات الطاقة العالمية، فإن جبل طارق يمثل بوابة استراتيجية بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

ولهذا فإن قيمته لا تقاس فقط بحركة السفن التجارية، بل أيضا بالموقع العسكري والاستخباراتي والسياسي. فمن يراقب هذه المنطقة يستطيع متابعة جزء مهم من الحركة بين الأطلسي والمتوسط وشمال أفريقيا وأوروبا.

وهنا تظهر أهمية سبتة بصورة خاصة.

فسبتة تقع على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق، وتبعد عن الساحل الإسباني نحو 26 كيلومترا فقط. وقد أعادت أزمة الهجرة الكبرى التي شهدتها المدينة في صيف 2026 الملف إلى واجهة النقاش الأوروبي والإسباني والمغربي.

لكن الأهم هو أن الأزمة وقعت في لحظة دولية استثنائية: حرب حول هرمز، اضطراب في طرق الملاحة، وتزايد النقاش حول أمن المضائق العالمية.

وهنا تبدأ الجدلية.

من هرمز إلى جبل طارق: هل تبحث القوى الكبرى عن البدائل؟

لا يعني اضطراب هرمز أن الولايات المتحدة وإسرائيل قررتا الانتقال إلى السيطرة على جبل طارق. هذه صياغة مبالغ فيها ولا تستند إلى دليل مباشر.

لكن المنطق الاستراتيجي للقوى الكبرى يقوم على شيء آخر: تنويع نقاط السيطرة والتأثير، وعدم ترك النظام التجاري العالمي رهينة لممر واحد يمكن لقوة إقليمية تعطيله.

وقد أصبح هذا واضحاً في منطقة الخليج نفسها؛ فالإمارات، مثلاً، بدأت العمل على تطوير طرق بديلة للصادرات والطاقة وتقليل الاعتماد على هرمز نتيجة الحرب.

وإذا كان رأس المال العالمي يبحث دائماً عن طرق بديلة عندما يصبح طريق ما مهدداً، فإن القوى العسكرية الكبرى تفعل الشيء نفسه على مستوى استراتيجياتها.

من هنا تزداد القيمة الجيوسياسية لجبل طارق.

أين تدخل إسرائيل؟

هنا ينبغي التعامل مع المسألة بحذر.

هناك بالفعل نقاشات وتحليلات حديثة تربط أزمة سبتة بالتغيرات الجيوسياسية الناتجة عن الحرب في الشرق الأوسط، وبعضها يذهب أبعد من ذلك ويربط بين هرمز وجبل طارق وسبتة.

لكن هذه الآراء لا تثبت وجود خطة إسرائيلية للسيطرة على المضيق.

الأكثر واقعية هو النظر إلى إسرائيل باعتبارها طرفاً في منظومة أمنية وسياسية أوسع تقودها الولايات المتحدة، وتسعى إلى تعزيز مواقع حلفائها وشبكات نفوذها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

وبالتالي، فإن الاهتمام الإسرائيلي بالمغرب وإسبانيا وغرب المتوسط يمكن أن يقرأ ضمن التنافس الأوسع على النفوذ، وليس بالضرورة باعتباره مشروعاً مستقلا للسيطرة على جبل طارق.

سبتة ومليلية: من قضية استعمارية إلى ورقة جيوستراتيجية

بالنسبة للمغرب، تظل سبتة ومليلية جزءاً من قضية السيادة الوطنية وإنهاء ما تبقى من الاستعمار الإسباني على التراب المغربي.

لكن الرأسمالية العالمية لا تنظر إلى الجغرافيا بمنطق السيادة الوطنية فقط؛ إنها تنظر إليها أيضا بمنطق الموقع وقيمته في حركة رأس المال والقوة العسكرية والتجارة.

وهنا تكمن المفارقة.

كلما ازدادت أهمية المغرب الجيوستراتيجية، ازداد اهتمام القوى الكبرى به. ولكن هذا الاهتمام يمكن أن يتحول إلى وسيلة ضغط إذا أصبح المغرب مجرد قاعدة لوجستية أو أمنية في الاستراتيجية الغربية.

وهنا يجب طرح السؤال الطبقي والسيادي معا:

هل يستطيع المغرب تحويل موقعه الاستراتيجي إلى عنصر من عناصر الاستقلال الاقتصادي والسياسي، أم سيجري تحويل هذا الموقع إلى قيمة تخدم مصالح رأس المال الدولي والقوى الإمبريالية؟

إسبانيا بين السيادة والتحالف الأطلسي

توجد إسبانيا في وضع بالغ الحساسية.

فهي دولة متوسطية وأطلسية في الوقت نفسه، وتملك سبتة ومليلية، لكنها أيضا عضو في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ولذلك فإن أي تصعيد مغربي ـ إسباني حول المدينتين لا يمكن عزله بسهولة عن شبكة التحالفات الغربية.

وقد أعادت أزمة سبتة الأخيرة طرح السؤال حول كيفية تعامل الناتو والدول الأوروبية مع أي نزاع محتمل بين المغرب وإسبانيا حول المدينتين.

وهذا يكشف طبيعة المسألة: سبتة ومليلية ليستا فقط مشكلة ثنائية بين الرباط ومدريد؛ فهما تقعان في منطقة تتقاطع فيها المصالح المغربية والإسبانية والأوروبية والأمريكية والأطلسية.

القراءة الماركسية: المضائق جزء من البنية المادية للإمبريالية

من منظور ماركسي، لا ينبغي فصل الجغرافيا عن الاقتصاد السياسي.

المضيق ليس مجرد مساحة مائية. إنه جزء من البنية المادية التي تتحرك عبرها البضائع والطاقة ورأس المال والجيوش.

لذلك فإن التنافس الإمبريالي لا يقتصر على احتلال الأراضي. إنه يأخذ أشكالاً أكثر مرونة: القواعد العسكرية، الموانئ، الاتفاقيات الأمنية، النفوذ السياسي، التحكم في سلاسل الإمداد، مراقبة الملاحة، الضغط الاقتصادي، وإعادة تشكيل التحالفات.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى هرمز وجبل طارق باعتبارهما عقدتين في شبكة واحدة.

هرمز يربط الخليج بسوق الطاقة العالمي.

جبل طارق يربط الأطلسي بالمتوسط.

وبينهما تمر أجزاء أساسية من التجارة العالمية.

ولهذا فإن الصراع على المضائق هو في جوهره صراع على شروط إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي.

هل تريد واشنطن الهيمنة على جبل طارق؟

الإجابة الأدق هي: الولايات المتحدة لا تحتاج بالضرورة إلى امتلاك جبل طارق حتى تضمن مصالحها فيه.

فالسيطرة الإمبريالية الحديثة لا تشترط دائماً رفع العلم فوق الأرض.

يكفي أن تكون القوة الكبرى قادرة على ضمان حرية الملاحة، والحضور العسكري، والوصول إلى الموانئ، والتأثير في القرارات الأمنية والسياسية.

أما بريطانيا، صاحبة السيادة على جبل طارق، فهي عضو في المنظومة الأطلسية نفسها. لذلك لا توجد حاجة منطقية لسيناريو انتزاع جبل طارق منها.

المسألة الأهم هي من يضمن السيطرة على المجال الجيوسياسي المحيط بالمضيق، وخاصة الضفة الجنوبية.

وهنا يصبح المغرب مهماً.

والمغرب؟

المغرب يوجد في موقع لا يمكن تجاهله: واجهتان بحريتان، أطلسية ومتوسطية، وموقع ملاصق لأحد أهم الممرات البحرية في العالم، وامتداد أفريقي يضعه على تماس مباشر مع أوروبا.

وهذا يمنحه قيمة استراتيجية هائلة.

لكن القيمة الجيوستراتيجية يمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين.

إذا استُعملت لخدمة التنمية المستقلة، وتطوير الصناعة الوطنية، والموانئ، والطاقة، والنقل، والتجارة الأفريقية، فإنها يمكن أن تصبح رافعة للسيادة.

أما إذا جرى دمجها في منظومة عسكرية وأمنية تخدم مصالح القوى الكبرى، فقد تتحول إلى امتياز استراتيجي للإمبريالية على حساب الاستقلال الوطني.

وهنا تحديداً ينبغي أن تكون قضية سبتة ومليلية جزءاً من مشروع وطني أوسع، لا مجرد ورقة تفاوضية ظرفية.

الخلاصة: من يسيطر على الطريق؟

أزمة هرمز كشفت هشاشة النظام البحري العالمي. وهي تجعل كل المضائق الاستراتيجية أكثر قيمة، ومنها جبل طارق.

لكن الربط بين هرمز وسبتة ومليلية لا يعني وجود مؤامرة مكتملة الأركان للسيطرة على جبل طارق. إنما يكشف عن اتجاه موضوعي في الصراع الدولي: كلما أصبحت الممرات البحرية أكثر تعرضاً للحرب والاضطراب، ارتفعت قيمة المواقع التي تتيح مراقبتها وتأمينها والتحكم في محيطها.

ومن هنا فإن السؤال المغربي لا ينبغي أن يكون فقط: من يريد سبتة ومليلية؟

بل يجب أن يكون:

من يريد المغرب نفسه، ولماذا؟

فالمعركة الحقيقية ليست فقط حول قطعة أرض أو مدينة، وإنما حول موقع المغرب في النظام الدولي المقبل.

ومن منظور ماركسي لينيني، فإن المطلوب ليس استبدال تبعية بتبعية، ولا تحويل المغرب إلى قاعدة متقدمة لأي محور دولي، بل بناء سيادة وطنية ذات مضمون اجتماعي واقتصادي، تجعل الموقع الجغرافي للمغرب ملكاً لشعبه، وتربطه بالتنمية المستقلة والتكامل المغاربي والأفريقي، لا بخدمة استراتيجيات رأس المال الاحتكاري والقوى الإمبريالية.

فإذا كان هرمز قد أثبت أن المضيق يمكن أن يصبح سلاحاً، فإن جبل طارق يذكرنا بحقيقة أخرى: من يملك الموقع لا يملك بالضرورة القرار؛ والسيادة الحقيقية تبدأ عندما يصبح الموقع الجغرافي قوة اقتصادية وسياسية مستقلة بيد الشعوب، لا مجرد ورقة في يد القوى الكبرى.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

ليست المعركة في صناديق الاقتراع، بل في بناء قوة الشعب

كلمة الموقع شبيبة النهج د ع

في كل محطة انتخابية، يتجدد الخطاب الرسمي نفسه: دعوات إلى المشاركة، ووعود بالإصلاح، وأحاديث عن ترسيخ الديمقراطية. لكن السؤال الذي يظل مؤجلًا عمدًا هو: من يحكم فعلًا؟ ومن يمتلك السلطة الحقيقية لتحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترسم حاضر المغاربة ومستقبلهم؟

إن جوهر الصراع السياسي لا يكمن في عدد المقاعد التي توزعها صناديق الاقتراع، بل في طبيعة السلطة نفسها، وفي الطبقات التي تخدمها، وفي مراكز القرار التي تحدد اتجاه الدولة وسياساتها. ولهذا، فإن اختزال الديمقراطية في الانتخابات ليس سوى آلية من الآليات التي تعيد إنتاج الهيمنة، وتحول المشاركة الشعبية إلى مجرد طقس دوري يمنح الشرعية لنظام لا يخضع فيه القرار السياسي لإرادة الجماهير.

لقد أثبتت التجربة المغربية، لعقود طويلة، أن تعاقب الحكومات والأغلبيات الحزبية لم يؤد إلى تغيير جوهري في السياسات العمومية التي تمس حياة الناس اليومية. فلا التعليم العمومي استعاد مكانته، ولا الصحة أصبحت حقًا مضمونًا، ولا البطالة والتهميش والفوارق الاجتماعية تراجعت، لأن منطق السياسات ظل ثابتًا، بينما تغيرت فقط الوجوه التي تديرها.

ذلك أن المؤسسات المنتخبة، رغم ما تمنحه لها النصوص القانونية من اختصاصات، فهي لا تمتلك السلطة الفعلية التي تخول لها تقرير الاختيارات الاستراتيجية للدولة. أما القرار الحقيقي، فيظل متمركزًا داخل بنية سلطوية لا تستمد مشروعيتها من الاقتراع الشعبي، ولا تخضع للمحاسبة الديمقراطية. وهكذا تتحول الانتخابات إلى آلية لإعادة إنتاج الشرعية أكثر مما تكون وسيلة لتداول السلطة.

إن أخطر ما تنتجه هذه البنية ليس فقط إفراغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي، بل أيضًا تحويل غضب الجماهير نحو المؤسسات المنتخبة، بينما تبقى مراكز القرار الفعلية بمنأى عن كل مساءلة شعبية. إنها إحدى آليات الهيمنة التي تجعل الأزمة تبدو وكأنها أزمة حكومات، بينما تكمن جذورها في طبيعة النظام السياسي نفسه.

ومن هنا، فإن اختلال ميزان القوى لا يرجع إلى ضعف هذا الحزب أو ذاك، بل إلى بنية سياسية تجعل التنافس الانتخابي يدور داخل حدود مرسومة سلفًا، دون أن يطال جوهر السلطة أو طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن تغيير الوجوه لا يعني بالضرورة تغيير السياسات، كما أن تداول المناصب لا يعني انتقال السلطة.

إن المقاطعة، في هذا السياق، ليست عزوفًا عن السياسة، وليست انسحابًا من معركة التغيير، بل هي موقف سياسي يرفض تحويل الإرادة الشعبية إلى أداة لتجديد شرعية واقع قائم. إنها تعبير

عن وعي بأن الديمقراطية ليست صندوق اقتراع معزول عن موازين القوى، بل هي نتاج صراع اجتماعي طويل تخوضه الجماهير المنظمة دفاعًا عن مصالحها وحقوقها.

لقد علمتنا التجربة التاريخية أن الحقوق الاجتماعية والديمقراطية لم تكن يومًا منحة من فوق، بل ثمرة نضالات العمال والكادحين والشباب والنساء، وانتزعت عبر الإضرابات والاحتجاجات والتنظيم الجماهيري المستقل. كما علمتنا أن كثيرًا من القوى التي راهنت على إصلاح البنية السلطوية من داخل المؤسسات انتهت إلى التكيف معها، بعدما وجدت نفسها أسيرة قواعد لعبة لم تضعها الجماهير، بل وضعتها السلطة لضمان استمرارها.

أما الشباب المغربي، الذي يُتهم اليوم بالعزوف، فقد أثبت في كل المحطات التاريخية أنه أكثر الفئات حضورًا في ساحات النضال. فمن حركة 20 فبراير إلى الريف وجرادة، ومن معارك الطلبة إلى احتجاجات الأساتذة والمعطلين، وصولًا إلى نضالات جيل زيد، ظل الشباب في قلب المواجهة دفاعًا عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

المشكلة، إذن، ليست في غياب الوعي السياسي، بل في اتساع الهوة بين مجتمع يطالب بحقوقه، ومؤسسات عاجزة عن الاستجابة لها. وما يتسع اليوم ليس دائرة اللامبالاة، بل دائرة فقدان الثقة في نموذج سياسي لم يعد قادرًا على إقناع الأجيال الجديدة بأن التغيير يمكن أن يتحقق عبر الآليات نفسها التي كرست الأزمة.

إن الشباب ليس كتلة متجانسة، لأنه ينتمي إلى طبقات اجتماعية متباينة، لكن ما يوحد قطاعات واسعة منه هو الإحساس المشترك بالهشاشة، والبطالة، وغلاء المعيشة، وانسداد الأفق، واتساع الفوارق الاجتماعية. وهي تناقضات ليست عرضية، بل هي نتائج مباشرة لنمط اقتصادي يعيد إنتاج التبعية والاستغلال، ويضع الربح فوق الإنسان.

ومن هنا، فإن النضال الديمقراطي لا ينفصل عن النضال الاجتماعي، لأن الحرية السياسية تفقد معناها حين تقترن بالفقر، كما أن العدالة الاجتماعية تبقى مستحيلة في ظل احتكار السلطة والثروة معًا. ولذلك فإن معركة الديمقراطية هي، في جوهرها، معركة ضد كل أشكال الاستغلال والهيمنة، ومن أجل سيادة الشعب على قراره وثرواته.

إن النهج الديمقراطي العمالي ينطلق من هذا الفهم، ولذلك فإن موقفه من الانتخابات ليس موقفًا عقائديًا ثابتًا، بل موقف سياسي يرتبط بمدى قدرة أي شكل من أشكال النضال على رفع وعي الجماهير وتنظيمها وخدمة مصالحها التاريخية. فالمشاركة ليست قيمة في ذاتها، كما أن المقاطعة ليست غاية في ذاتها؛ إنما القيمة الحقيقية لأي تكتيك سياسي تقاس بمدى إسهامه في بناء ميزان قوى جديد لصالح الطبقات الشعبية.

إن الديمقراطية التي ننشدها ليست مجرد إصلاحات شكلية داخل البنية القائمة، بل انتقال ديمقراطي حقيقي يؤسس لدستور يضعه الشعب بإرادته الحرة، ويكرس السيادة الشعبية، والفصل الحقيقي بين السلط، وربط المسؤولية بالمحاسبة، ويفتح الطريق أمام مجتمع تتحرر فيه السياسة من منطق الامتيازات، ويتحرر فيه الاقتصاد من هيمنة أقلية تحتكر السلطة والثروة.

لكن أي حديث عن الديمقراطية يظل فاقدًا للمصداقية ما دامت الحريات السياسية تعرف التضييق، وما دامت قوى المعارضة الديمقراطية تواجه العراقيل في التنظيم والعمل، وما دام الحق في الاختلاف يخضع لمنطق المنع والإقصاء بدل منطق التعددية.

إن معركة التغيير لا تبدأ يوم الاقتراع، بل تبدأ يوم تدرك الجماهير أن تحررها لن تصنعه النخب المعزولة ولا المؤسسات المقيدة، وإنما تصنعه قوتها المنظمة، ووحدتها، ووعيها بمصالحها التاريخية. فالتاريخ لا تكتبه صناديق الاقتراع وحدها، بل يكتبه الشعب عندما يتحول من موضوع للسياسة إلى صانع لها.

هذه هي المهمة التاريخية لجيل الشباب اليوم: أن ينتقل من موقع المتفرج إلى موقع الفاعل، ومن الاحتجاج المتفرق إلى التنظيم الواعي، ومن الغضب إلى بناء ميزان قوى شعبي قادر على فرض الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية، باعتبارها حقوقًا تُنتزع بالنضال، لا امتيازات تُمنح بإرادة السلطة.

من ليلى خالد إلى مريم أبو دقة إلى فوساكو شيغينوبو:
سيرورة وفاء لفلسطين

ليست فلسطين قضية جغرافية محصورة في حدود وطن سُلبت أرضه، ولا مجرد مأساة تاريخية بدأت بالنكبة سنة 1948 وانتهت عند حدود الاحتلال. فلسطين، بالنسبة إلى أجيال من المناضلين والمناضلات، تحولت إلى قضية تحرر وطني وإنساني وأممي، تختبر من خلالها الشعوب والأفراد معنى التضامن ومقاومة الاستعمار والاحتلال. وفي هذا المسار الطويل تبرز أسماء نسائية أصبحت جزءاً من الذاكرة السياسية العالمية: ليلى خالد، ومريم أبو دقة، وفوساكو شيغينوبو.
ثلاث نساء من أجيال وبيئات مختلفة، لكن يجمعهن خيط سياسي واضح: فلسطين باعتبارها قضية تحرر، وليست مجرد ملف دبلوماسي أو إنساني.

ريم و آية خ.

ليلى خالد: حين تحولت النكبة إلى فعل مقاومة

ولدت ليلى خالد في حيفا سنة 1944، ولم تكن قد تجاوزت الرابعة عندما اضطرت عائلتها إلى مغادرة مدينتها إثر نكبة 1948. عاشت تجربة اللجوء في لبنان، ومنها بدأت علاقتها المبكرة بالقضية الفلسطينية وبالحركة القومية العربية، قبل أن تنضم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد تأسيسها سنة 1967.

ارتبط اسمها في الذاكرة العالمية بعمليات خطف الطائرات التي شاركت فيها خلال سنتي 1969 و1970 ضمن عمليات الجبهة الشعبية الخارجية. وهذه العمليات، بصرف النظر عن الموقف منها ومن نتائجها، كانت تعبيرا عن استراتيجية سياسية هدفت إلى إخراج القضية الفلسطينية من دائرة التجاهل الدولي ووضعها في قلب الاهتمام العالمي.

لكن اختزال ليلى خالد في صورة المرأة التي تحمل السلاح سيكون اختزالاً شديداً لتجربتها. فقد واصلت لاحقاً العمل السياسي والتنظيمي والاجتماعي داخل الحركة الفلسطينية، وشاركت في العمل مع النساء الفلسطينيات وفي مساعدة اللاجئين والجرحى، وتولت مسؤوليات داخل الجبهة الشعبية ومنظمة النساء الفلسطينيات.

وهنا تكمن دلالة ليلى خالد: المرأة الفلسطينية لم تكن مجرد ضحية للاستعمار، بل أصبحت فاعلاً سياسياً في مقاومته.

مريم أبو دقة: من مقاومة الاحتلال إلى مقاومة التهميش

مع مريم أبو دقة ندخل مرحلة أخرى من تاريخ النضال الفلسطيني. فهي تنتمي إلى جيل مختلف، لكن فلسطين بقيت بالنسبة إليها القضية المركزية. وهي من القيادات والناشطات البارزات في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما ارتبط اسمها بالنضال النسوي الفلسطيني والدفاع عن حقوق النساء ومواجهة الاحتلال والاستعمار.

تكشف تجربة أبو دقة أن المقاومة الفلسطينية لم تكن، ولا ينبغي أن تكون، محصورة في بعدها العسكري. فهناك مقاومة سياسية وفكرية واجتماعية ونسوية، ومقاومة للطمس الثقافي ومحاولات تحويل الفلسطيني إلى مجرد رقم في تقارير المنظمات الدولية.

لقد اعتُقلت أبو دقة في سن مبكرة، ثم واصلت نشاطها السياسي والفكري، واهتمت بقضايا الأسرى والأسيرات والمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كما حصلت على الدكتوراه في الفلسفة وكتبت أبحاثاً حول تجربة الأسيرات الفلسطينيات.

ولعل دلالة تجربتها تكمن في الجمع بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي. فالمرأة الفلسطينية، في المنظور اليساري، لا تواجه الاحتلال وحده؛ إنها تواجه كذلك علاقات اجتماعية تقليدية يمكن أن تعيق مشاركتها، كما تواجه الاستغلال الطبقي والتهميش. ولذلك يصبح تحرير فلسطين مرتبطاً بتحرير الإنسان الفلسطيني، رجلاً وامرأة.

وقد ظهرت هذه المسألة بوضوح عندما أثارت مشاركة أبو دقة في فعاليات جامعية وسياسية في فرنسا سنة 2023 جدلاً واسعاً، وانتهى الأمر بترحيلها إلى مصر بعد معركة قضائية وسياسية حول وجودها ونشاطها.

بغض النظر عن المواقف القانونية والسياسية المختلفة من الجبهة الشعبية، تكشف هذه الواقعة شيئاً مهماً: إن صوت الفلسطيني، حين يتجاوز الحدود، يظل قادراً على إزعاج الخطاب الرسمي الذي يريد اختزال فلسطين في مفاوضات وسلام بلا عدالة.

فوساكو شيغينوبو: عندما أصبحت فلسطين قضية أممية

أما فوساكو شيغينوبو، فتمثل انتقال القضية الفلسطينية من التضامن العربي والفلسطيني إلى التضامن الثوري الأممي. كانت مناضلة يابانية يسارية، وصلت إلى لبنان سنة 1971، في وقت كانت فيه المقاومة الفلسطينية حاضرة بقوة في المشهد السياسي العربي والدولي. وهناك ارتبطت بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأسست لاحقاً الجيش الأحمر الياباني.

لم تكن فلسطين بالنسبة إلى شيغينوبو قضية خارجية تخص شعباً آخر فحسب. لقد رأت فيها جزءاً من معركة عالمية ضد الإمبريالية والاستعمار والرأسمالية. ولذلك كان انتقالها إلى الشرق الأوسط تعبيراً عن تصور للأممية الثورية يرى أن معارك الشعوب مترابطة، وأن هزيمة الاستعمار في فلسطين لا تنفصل عن النضال ضد الهيمنة الإمبريالية في مناطق أخرى من العالم.

في بيروت عملت شيغينوبو في مجال العلاقات والإعلام المرتبط بالقضية الفلسطينية، وتعلمت العربية، وارتبطت بعلاقات مع قيادات فلسطينية، من بينها جورج حبش ووديع حداد وغسان كنفاني، كما ساهمت في نشر القضية الفلسطينية بين اليساريين اليابانيين.

وهنا تأخذ كلمة «الأممية» معناها الحقيقي: أن يشعر مناضل في اليابان بأن الظلم الواقع في فلسطين يعنيه، وأن يرى في مقاومة الفلسطينيين جزءاً من مقاومة أوسع لنظام عالمي يقوم على القوة والاحتلال والتبعية.

ثلاث نساء، ومسار واحد

قد تختلف التجارب الثلاث اختلافاً كبيراً. ليلى خالد فلسطينية لاجئة عاشت النكبة وتحولت إلى رمز للمقاومة. مريم أبو دقة فلسطينية جعلت من النضال السياسي والنسوي والفكري امتداداً لمقاومة الاحتلال. وفوساكو شيغينوبو يابانية جاءت إلى فلسطين من موقع التضامن الأممي والثوري.

لكن الجامع بينهن هو الوفاء.

والوفاء هنا ليس مجرد التعاطف العاطفي مع شعب منكوب، بل الالتزام السياسي والأخلاقي بقضية التحرر. إنه أن تتحول فلسطين من صورة في نشرات الأخبار إلى سؤال دائم: من يملك الأرض؟ من يملك القوة؟ من يحدد مصير الشعوب؟ ولماذا يُطلب من الشعب الواقع تحت الاحتلال أن يكون وحده مسؤولاً عن «السلام»، بينما يستمر الاحتلال والاستيطان والتهجير؟

ومن هذه الزاوية يمكن فهم استمرار حضور ليلى خالد، ومريم أبو دقة، وفوساكو شيغينوبو في الذاكرة السياسية. فهن يمثلن ثلاث لحظات في سيرورة واحدة: المقاومة، ثم بناء الوعي، ثم الأممية.

إن قوة القضية الفلسطينية لا تكمن فقط في قدرتها على إنتاج رموز المقاومة داخل فلسطين، وإنما أيضاً في قدرتها على تجاوز الحدود وتحويل التضامن معها إلى قضية عالمية. وهذا ما يفسر لماذا وجدت فلسطين صدى لدى حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولدى قطاعات من اليسار العالمي.

لقد أراد الاحتلال، تاريخياً، أن يجعل الفلسطيني بلا صوت، بلا وطن وبلا ذاكرة. لكن فلسطين وجدت لنفسها أصواتاً في كل مكان: في المخيمات، والجامعات، والنقابات، والحركات النسائية، وحركات التحرر الوطني، وبين المثقفين والمناضلين في مختلف القارات.

ومن هنا فإن سيرورة الوفاء لفلسطين لا تتوقف عند الأسماء الثلاثة. إنها تمتد إلى أجيال جديدة من الشباب والنساء والطلبة والعمال الذين يرون في فلسطين مرآة لعالم ما زال يعيش تحت علاقات القوة والاستغلال والاستعمار.

فلسطين: ذاكرة تتوارثها الأجيال

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه السيرورة هو أن القضايا العادلة لا تعيش فقط بالبيانات السياسية، بل بالذاكرة وبالتضحيات وبانتقال الشعلة من جيل إلى آخر.

ليلى خالد تنتمي إلى جيل النكبة والمقاومة المسلحة. مريم أبو دقة تنتمي إلى جيل جعل من المقاومة السياسية والاجتماعية والنسوية جزءاً من معركة التحرر. وفوساكو شيغينوبو تمثل نموذجاً للأممية التي جعلت من فلسطين قضية تتجاوز القومية والجغرافيا.

وهكذا تصبح فلسطين أكثر من أرض: تصبح مقياساً للانحياز إلى المظلومين في مواجهة الظلم.

قد تتغير أشكال المقاومة، وتتغير التنظيمات والخطابات والوسائل، لكن جوهر القضية يبقى: شعب يريد الحرية والعودة وتقرير المصير والعيش بكرامة على أرضه.

ومن ليلى خالد إلى مريم أبو دقة إلى فوساكو شيغينوبو، تتواصل سيرورة الوفاء. ليست سيرورة أشخاص فقط، بل سيرورة أجيال تؤكد أن فلسطين، رغم كل محاولات الحصار والتطبيع والتهميش، ما زالت قادرة على إنتاج التضامن، وعلى عبور الحدود، وعلى أن تصبح جزءا من الوعي التحرري العالمي.

فلسطين لا تحتاج إلى من يتذكرها فقط؛ تحتاج إلى من يظل وفياً لحق شعبها في الحرية والكرامة والتحرر.

حرصتُ على أن يكون المقال ذا نفس تاريخي وفكري، لا مجرد سير شخصية، وأن يظهر الانتقال من المقاومة الفلسطينية إلى النضال النسوي ثم إلى التضامن الأممي

دور الثقافة والتثقيف الماركسي عند طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، من أجل استنهاض الثقافة البديلة

خ . ر (*)

لم تكن الجامعة المغربية، في مراحل تاريخها المختلفة، مجرد فضاء لتلقي المعرفة الأكاديمية، بل كانت أيضا مجالا للصراع الفكري والسياسي والثقافي. وقد لعب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب دورًا بارزًا في هذا الصراع، حين تحولت الحركة الطلابية إلى قوة اجتماعية وسياسية تطرح أسئلة المجتمع والدولة والعدالة والتحرر. وفي هذا السياق، احتلّت الثقافة والتثقيف الماركسيان مكانة مهمة في تكوين أجيال من الطلبة، ليس باعتبارهما مجرد معرفة نظرية، وإنما باعتبارهما أداة لفهم الواقع وتغييره.

فالثقافة، من منظور مادي جدلي، ليست محايدة ولا توجد خارج العلاقات الاجتماعية. إنها تتشكل داخل المجتمع، وتتأثر بطبيعة علاقات الإنتاج وبالصراعات الطبقية وبموازين القوى. ولذلك فإن الثقافة السائدة في المجتمع الرأسمالي لا يمكن فصلها عن المصالح المادية للقوى المسيطرة. إنها غالبًا ما تقدم الواقع القائم باعتباره طبيعيًا ودائمًا، وتحوّل التفاوت الاجتماعي إلى أمر عادي، والفقر إلى مسؤولية فردية، والبطالة إلى نقص في الكفاءة، والاستغلال إلى علاقة تعاقدية بين أفراد متساوين شكليًا.

من هنا تبرز أهمية التثقيف الماركسي داخل الحركة الطلابية، باعتباره وسيلة لتفكيك هذه التصورات وإعادة بناء الوعي على أساس نقدي. فالطالب الذي يتلقى تكوينا ماركسيًا لا يكتفي بمعرفة أن هناك فقرًا وبطالة وتفاوتًا، بل يحاول اكتشاف جذورها الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقتها بملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة وطبيعة السياسات العمومية.

لقد كانت الجامعة المغربية تاريخيًا إحدى الساحات التي تفاعلت فيها الحركة الطلابية مع قضايا الطبقات الشعبية. ومن خلال النقاشات والحلقات الثقافية والندوات والمناظرات والنشرات والمنشورات، تحولت الجامعة في فترات معينة إلى مدرسة سياسية وفكرية مفتوحة. وكان الطالب يتعلم فيها أن المعرفة لا ينبغي أن تنفصل عن المجتمع، وأن مهمة المثقف ليست فقط إنتاج الأفكار، وإنما المساهمة في فهم الواقع والانخراط في تغييره.

غير أن التحدي اليوم أصبح أكثر تعقيدًا. فالرأسمالية المعاصرة لا تفرض هيمنتها اقتصاديًا وسياسيًا فقط، بل تعمل أيضا على إنتاج أنماط معينة من التفكير والاستهلاك والسلوك. وقد ساهمت النيوليبرالية في تحويل الثقافة تدريجيًا إلى سلعة، وتحويل المعرفة إلى استثمار فردي، والجامعة إلى فضاء لإنتاج اليد العاملة المؤهلة لخدمة حاجات السوق. وفي ظل هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، أصبح الصراع الثقافي أكثر اتساعًا، وأصبح إنتاج الوعي يتم عبر قنوات متعددة تتجاوز الجامعة.

لذلك فإن استنهاض الثقافة البديلة يقتضي اليوم إعادة الاعتبار إلى العمل الثقافي داخل الحركة الطلابية، ولكن بأساليب جديدة تستفيد من التحولات التكنولوجية والاجتماعية. فالثقافة البديلة لا تعني إنتاج خطاب أيديولوجي مغلق، وإنما تعني بناء وعي نقدي قادر على مساءلة الواقع، وربط المعرفة بقضايا المجتمع، والدفاع عن قيم التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية والتحرر.

وهنا يمكن للتثقيف الماركسي أن يؤدي وظيفة أساسية. فالماركسية، باعتبارها منهجًا لتحليل المجتمع، تساعد الطالب على تجاوز النظرة السطحية للأحداث. إنها تعلمه قراءة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والثقافة، وفهم التناقضات الاجتماعية، وتحليل الصراع الطبقي، وإدراك أن الواقع ليس ثابتًا وإنما متغير بفعل الصراعات والتناقضات.

لكن المطلوب ليس تحويل التثقيف الماركسي إلى حفظ ميكانيكي لنصوص ماركس وإنجلز ولينين، ولا إلى ترديد شعارات منفصلة عن الواقع. فالمادية الجدلية تفرض على الحركة الطلابية أن تنطلق من الواقع الملموس. ولذلك ينبغي أن يتناول التكوين قضايا تهم الطلبة مباشرة: التعليم العمومي، البطالة، الهشاشة الاجتماعية، الخصخصة، السكن الجامعي، المنح، النقل، الصحة، شروط العمل، علاقة الجامعة بسوق الشغل، واللامساواة المجالية والاجتماعية.

ومن خلال هذه القضايا يمكن الانتقال من التجربة اليومية إلى التحليل الطبقي. فعندما يعاني الطالب من غلاء المعيشة، ينبغي ألا يتوقف النقاش عند مستوى الشكوى، بل أن يطرح السؤال: ما طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينتج هذا الغلاء؟ وعندما يواجه الخريج البطالة، ينبغي البحث في طبيعة الاقتصاد المغربي وعلاقته بالتبعية والاستثمار والرأسمال وسوق العمل. وعندما تتراجع خدمات الجامعة العمومية، يجب تحليل العلاقة بين السياسات النيوليبرالية ومنطق تحويل التعليم إلى مجال للاستثمار والربح.

وهكذا يصبح التثقيف الماركسي أداة للانتقال من الوعي العفوي إلى الوعي المنظم. وهذا الانتقال لا يتم بالمحاضرات وحدها، بل من خلال ممارسة ثقافية جماعية تربط النظرية بالممارسة، والجامعة بالمجتمع، والنضال الطلابي بالنضالات العمالية والشعبية.

كما أن استنهاض الثقافة البديلة يتطلب استعادة تقاليد القراءة والنقاش الجماعي. فالنادي الثقافي، والحلقة الفكرية، والمجلة الطلابية، والندوة، والمكتبة، والسينما الملتزمة، والمسرح، والشعر، والفن التشكيلي، كلها أدوات يمكن أن تتحول إلى وسائل لبناء وعي نقدي. وينبغي كذلك الاستفادة من الفضاء الرقمي لإنتاج محتوى ماركسي مبسط وجذاب، يواجه التضليل والسطحية والاستهلاك الثقافي السريع.

إن الثقافة البديلة المنشودة ليست ثقافة نخبوية معزولة عن الجماهير، بل ثقافة تنحاز إلى العمال والفلاحين والفئات الكادحة والمهمشة، وتمنح صوتًا لمن لا صوت لهم. وهي في الوقت نفسه ثقافة تحررية ترفض العنصرية والاستغلال والتمييز والهيمنة الإمبريالية، وتدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعن فلسطين باعتبار قضيتها جزءًا من النضال ضد الاستعمار والاضطهاد.

ومن هنا تتجدد مسؤولية طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فالدور التاريخي للحركة الطلابية لا ينبغي أن يختزل في المطالب الجامعية الآنية، رغم أهميتها، وإنما يتجاوزها إلى المساهمة في بناء وعي اجتماعي نقدي. فالجامعة التي لا تنتج المعرفة النقدية تتحول بسهولة إلى مؤسسة لإعادة إنتاج الواقع، بينما الجامعة التي تفتح أبوابها للنقاش والصراع الفكري يمكن أن تصبح فضاءً لإنتاج البدائل.

إن استنهاض الثقافة البديلة في المغرب يحتاج إلى مشروع ثقافي طلابي طويل النفس، يقوم على التثقيف الماركسي، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية التقدمية، وربط الفكر بالممارسة، والنظرية بالنضال. فالهدف ليس فقط تخريج طالب متفوق أكاديميًا، وإنما تكوين إنسان قادر على فهم مجتمعه، ونقد علاقات الاستغلال والهيمنة، والمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة.

وفي النهاية، فإن معركة الثقافة هي جزء لا يتجزأ من الصراع الاجتماعي. وإذا كانت الطبقات المسيطرة تمتلك مؤسساتها ووسائلها لإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة السائدة، فإن القوى التقدمية مطالبة ببناء أدواتها الثقافية البديلة. ومن داخل الجامعة، يستطيع طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب أن يستعيدوا للثقافة معناها التحرري، وأن يجعلوا من التثقيف الماركسي وسيلة لاستنهاض الوعي، ومن الوعي قاعدة للممارسة، ومن الممارسة طريقا نحو تغيير الواقع. فكما أن السيطرة على الاقتصاد والسياسة جزء من الصراع الطبقي، فإن السيطرة على إنتاج الأفكار والوعي هي أيضا جبهة أساسية في هذا الصراع.

(*) طالبة بظهر المهراز

التفكير الصامت

نورالدين موعابيد

متى يُسوّغُ أن يحدثك الصمت؟: يمكن أن يحدثك الصمت حين تكون قد لذت بوارف ظلال أيك ذهن يقظ، متقد، متأمل يسافر، كما الغجر، في الإرث الذي بناه الإنسان، ونظّر «له» طوال حقب تاريخية سحيقة.. يحدثك الصمت الذي هو صمت مؤقت يسبق الفعل المفتون بالتغيير، ناموس الطبيعة المحوّل من قبل الكائن البشريّ إلى ناموس الثقافة، و/أو المَثاقفة.. هكذا يغدو التفكيرُ الصامت، أو الصمت المفكرُ من آليات مادة الإنسان الرمادية، الواعية إذ تمنحنا حصانات ومناعات منها التمحيص، التعديل، التهذيب، ومن ثمة نختزل هوامش الخطإ مستندين إلى: النقد ونقد النقد والنقد الذاتيّ.. لهذا وذاك نادت التربية الحديثة/الحداثية بتفعيل «الإنصات البيداغوجيّ» في الممارسات الصفية سعيا إلى «تربية الإبداع»، بدل التعبد في محراب الاتباع حيث النسخ (إعادة الإنتاج) والمسخ.

والصمت، في تصور بعضهم، تفكير جوانيّ اختار ألا يكون منطوقا، وقد يضحي سلطة رمزية تقي صاحبها لفحة رمضاء سوء التأويل، وحر هجير ما يلابسُ الكلام من إبهام وإشكال أيضا. ونقرأ في المأثور أن حكيما يونانيا قال: «قبل أن أنطق الكلمة فإنني أملكها، أما وقد نطقتها، فإنها، حينئذ، تملكني»، ومما نحفظه عن ظهر قلب قول الشاعر:

إذا نطق السفيه فلا تجبه
فخير من إجابته السكوت

ويعنّ لي في هذه السطور المتواضعة أن أصحح التمثل الذي يعتبر السكوت دالا على أن صاحبه راض عن: موقف أو سلوك، أو إجراء، في الحالات جميعها، لأن السكوت ربما أمسى خضوعا وانبطاحا، ليس غير، أو إن شئت قلت إنه سكوت سالب، انهزاميّ أبعد ما يكون عنَ المواجهة، و»الحرب أولها كلام»!، لعل من مصادره الأساس تضخّم بنية الخوف المرضيّ (الرهاب). وبما أن للكلام شروط إنتاجه، فكذلك للصمت شروط إنتاجه، والسعيد من وعى الشروط الأولى والشروط الأخرى حتى يتقي المآزق، ويتفادى المزالق، فيحقق ذائقة الحياة le goût de la vie، هذه الحياة التي هي جميلة في منظور الشاعر/الروائيّ «ناظم حكمت»، حسب الإنسان أن يثوّر نضاليته في سبيل إعادة بنائها وفق انتظارات المناضل المكافح، المنافح، مهما كانت التضحيات.. هكذا يسافر، وكأنه غجريّ،» في كل الدنيا» ينادم انتشاء النصر، على القمع والقهر، فإذا هو «قطر الندى، وبل الصدى»، قد يزهد في الأشياء جميعها سوى التجذر اليوميّ، هذه هي خصوصيته، لأن عليه أن ينتزع كرامته وحريته.. والحقيقة أن للكلام بلاغته، وللصمت بلاغته أيضا، والفائز من حذقهما. وكما ندرك علاقة الكلام بالجرح، نحو قول جلال الدين الروميّ: «إن الدم ليتفجر من فمي مع الكلمات»، نتوقع أن يكون الصمت ضاربا بأكثر من سهم في هذه العلاقة، نفسها، وربما رجحت كفة الصمت، أحيانا.

رفيق العسال:

طريق التغيير يمر عبر تنظيم الجماهير وبناء قوتها، وليس عبر انتظار تغيير يأتي من داخل مؤسسات لا تملك السلطة الفعلية

تقديم

تستضيف الجريدة في هذا العدد المناضل رفيق العسال، عضو سابق في شبيبة النهج الديمقراطي وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكان ناشطا في صفوف شباب حركة 20 فبراير ووفي تنسيقية طلبة الطب والصيدلة وهو حاليا مناضل في صفوف «فرنسا الأبية» وجيل z (فرنسا)...
في هذا الحوار معه حول الموقف من الانتخابات في المغرب وهل يمكن ان تشكل رهانا من أجل التغيير...

| كتبت مؤخراً مقالاً قصيراً ومكثفاً عبّرت فيه عن موقفك الداعي إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة. ما هي، في نظرك، أبرز السمات السياسية والاجتماعية التي تحكم هذا الاستحقاق، والتي دفعتك إلى هذا موقف المقاطعة؟

| يتسم الوضع الحالي في المغرب بتأزم عميق على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على المستوى السياسي والدستوري، ما زال الدستور المغربي، رغم التعديلات التي أدخلت عليه سنة 2011، دستوراً غير ديمقراطي في جوهره، لأنّه يركز السلطات الأساسية في مؤسسات غير منتخبة، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، في مقابل مؤسسات تمثيلية منتخبة محدودة الصلاحيات، من حكومة وبرلمان ومجالس محلية وجهوية.

المفارقة الأساسية في الحالة المغربية هي أن سلطة غير المنتخبين تظل أقوى من سلطة المنتخبين. فإلى جانب المؤسسة الملكية، نجد شبكة واسعة من المسؤولين المعينين، من ولاة وعمال وباشوات وقواد ومستشارين ملكيين وغيرهم، يمتلكون صلاحيات ونفوذا يتجاوزان في كثير من الأحيان ما يتوفر عليه المسؤولون المنتخبون. وبالتالي، فإن الانتخابات لا تفضي إلى تداول حقيقي للسلطة ولا تمنح المؤسسات المنتخبة القدرة الفعلية على تنفيذ البرامج التي تقدمها الأحزاب للناخبين.

أما على المستوى السياسي والممارسة الفعلية، فيعيش المغرب حالة من الانسداد السياسي، تتجلى أساسا في التضييق على الحريات العامة وقمع الأصوات المعارضة، واعتقال ومتابعة كل من يوجه انتقادات جدية للسلطة. لذلك، فإن النظام المغربي يظل غير ديمقراطي ليس فقط على المستوى النظري والدستوري، وإنما أيضا على مستوى الممارسة والتطبيق.

اجتماعياً، تؤكد مختلف المؤشرات حجم الأزمة التي يعيشها المجتمع المغربي، كما تؤكد فشل النموذج التنموي القائم، وهو أمر جرى الاعتراف به حتى على أعلى مستوى في الدولة. ويكفي النظر إلى ترتيب المغرب في مجالي التعليم والصحة، وإلى ضعف استفادة المواطنين من التغطية الصحية، فضلاً عن تردي الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية، وارتفاع معدلات البطالة، واستمرار عدم احترام قانون الشغل داخل عدد كبير من المعامل والشركات. كل ذلك يعكس تفاقم الأزمة الاجتماعية واتساع الفوارق.

أما اقتصاديا، فإذا كانت بعض الشركات الكبرى، ولا سيما الشركات الأجنبية، تحقق معدلات نمو وأرباحاً مهمة، فإن هذا النمو لا ينعكس بالضرورة على غالبية المغاربة. في المقابل، تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة من صعوبات كبيرة، وتتراجع القدرة الشرائية والاستهلاك لدى شرائح واسعة، بما فيها الطبقة المتوسطة. كما يظل الاقتصاد مركزا بدرجة كبيرة في أنشطة مرتبطة بالبنيات التحتية والخدمات وبعض القطاعات الموجهة للاستثمار، دون تحقيق انتقال فعلي نحو اقتصاد وطني منتج وقادر على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمغاربة.

وبالتالي، فنحن أمام أزمة متعددة الأبعاد: أزمة ديمقراطية وسياسية، وأزمة اجتماعية، واختلالات اقتصادية عميقة. ولا يمكن معالجة هذه الأزمات من خلال إجراءات تقنية أو إصلاحات جزئية، لأنها مرتبطة في جوهرها بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم.

| في الوقت الذي يدعو فيه النظام المخزني الشباب إلى المشاركة في الانتخابات، ويوظف إمكانات مالية وإعلامية مهمة لاستقطابهم، يواصل في المقابل التضييق عليهم وقمعهم واعتقالهم ومحاكمتهم بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية الرأي والتعبير والاحتجاج. وباعتبارك شابا مناضلا في أوساط الشباب(حركة 20 فبراير، تنسيقية طلبة الطب، جيل زيد...) كيف تقرأ هذه المفارقة، وما الذي تكشفه عن طبيعة تعامل النظام مع الشباب؟

| نعم، هناك مفارقة واضحة، بل تناقض جوهري، بين الخطاب الرسمي الذي يدعو الشباب إلى المشاركة السياسية وبين الممارسة الفعلية للدولة تجاه الحركات الاجتماعية التي يقودها الشباب، وعلى رأسها حراك الريف وحراك جيل زد، حيث ووجهت المطالب والاحتجاجات بالقمع والمتابعات والاعتقالات.

يتضح من ذلك أن الدولة تريد من الشباب أن يشارك فقط في العملية الانتخابية، مرة كل خمس سنوات، وأن يضع صوته في صندوق الاقتراع، لكنها لا تريده أن يكون فاعلاً في الحياة السياسية بمعناها الحقيقي، من خلال مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، والتعبير الحر عن الرأي، والتنظيم، والتظاهر والاحتجاج، والمطالبة بالحقوق.

وهذه كلها ليست أموراً هامشية، وإنما تشكل ركائز أساسية للمواطنة الحقيقية. فالمواطنة لا تعني أن يكون المواطن مجرد ناخب يدلي بصوته ثم تنتهي علاقته بالشأن العام، وإنما تعني أن يكون له دور مستمر في مراقبة السلطة ومساءلتها والتأثير في القرارات والسياسات العمومية.

| تشير العديد من المؤشرات إلى احتمال تسجيل نسبة مرتفعة من المقاطعة الشعبية للانتخابات المقبلة، وربما بشكل أكبر مما عرفته الاستحقاقات السابقة. في نظرك، كيف يمكن الانتقال بالمقاطعة من مجرد موقف احتجاجي عابر إلى فعل سياسي واع، منظم ومستدام، قادر على التعبير عن تطلعات المواطنين وفرض بدائل سياسية واجتماعية؟

| لا يوجد أي تيار أو حزب أو مسؤول سياسي يدعو إلى مقاطعة الانتخابات باعتبارها غاية في حد ذاتها. بالنسبة لنا، نحن المقاطعين ودعاة المقاطعة، المقاطعة موقف سياسي واضح من طبيعة النظام السياسي وقواعد اللعبة الانتخابية القائمة.

نحن نقاطع لأننا نرفض أن نمنح الشرعية لمؤسسات منتخبة صورية ومحدودة الصلاحيات، ولا نريد أن نساهم في تجميل نظام سياسي تظل فيه السلطة الفعلية متمركزة خارج المؤسسات المنتخبة. لذلك فالمقاطعة ليست انسحاباً من السياسة، بل هي رفض سياسي لهذه اللعبة وقواعدها.

وفي الوقت نفسه، المقاطعة بالنسبة لنا ليست موقفاً سلبياً. هي جزء من مشروع نضالي أوسع، ومدخله الأساسي هو التغيير الدستوري الجذري. لا يمكن الحديث عن تغيير سياسي حقيقي دون إعادة بناء قواعد توزيع السلطة نفسها، بما يضمن أن تكون الصلاحيات السياسية الفعلية بيد مؤسسات منتخبة، خاضعة للمساءلة الشعبية، وأن تصبح الإرادة الشعبية هي مصدر السلطة.

لهذا، فنحن لا نقول للناس فقط: «لا تصوتوا»، وإنما نقول: قاطعوا هذه الانتخابات، وارفضوا منح الشرعية لهذه المؤسسات، وناضلوا من أجل تغيير قواعد النظام السياسي نفسه. هذه هي دلالة المقاطعة بالنسبة لنا: رفض المشاركة في إضفاء الشرعية على وضع سياسي نعتبره غير ديمقراطي، وفتح الطريق أمام نضال سياسي من أجل تغيير دستوري وديمقراطي جذري.

| يُعدّ حزب النهج الديمقراطي العمالي التنظيم السياسي اليساري الوحيد الذي قرر مقاطعة الانتخابات. كيف تفسر، في هذا السياق، مختلف أشكال القمع والتضييق التي يتعرض لها الحزب من طرف أجهزة النظام، ولا سيما محاولات منعه من التواصل مع المواطنين/ات والتعريف بموقفه من المقاطعة ميدانيا؟

| في البداية، أود أن أجدد تضامني مع حزب النهج الديمقراطي العمالي إزاء المضايقات المستمرة التي يتعرض لها من طرف السلطات. وهذا في حد ذاته يؤكد صلابة مواقفه وصدق أطروحاته، ويؤكد أنه يمثل معارضة حقيقية للنظام وليست معارضة شكلية أو مهادنة.

أما بخصوص القمع الذي تعرض له مناضلو النهج الديمقراطي العمالي، سواء في الدار البيضاء أو بني ملال، أثناء توزيع نداء المقاطعة، فهو دليل إضافي على أن المقاطعة تربك حسابات المخزن. فالسلطة لا تخشى مجرد عدم التصويت، وإنما تخشى الخطاب السياسي الذي يرافق المقاطعة: خطاب ينتقد السلطة، ويفضح اختلالات النظام، ويطرح بديلاً سياسياً للوضع القائم.

المقاطعة، بهذا المعنى، تفتح نقاشاً حول طبيعة الديمقراطية والمؤسسات والسلطة في المغرب، وتساهم في رفع الوعي بهذه الاختلالات، وفي طرح منظور سياسي مختلف عن الخطاب الرسمي وعن منطق المشاركة الانتخابية الذي يحاول تقديم المؤسسات القائمة باعتبارها الطريق الوحيد للفعل السياسي.

ولهذا أعتقد أن المخزن يقمع المقاطعين أكثر مما يخشى مجرد انخفاض نسبة المشاركة. ما يزعج السلطة ليس المواطن الذي لا يصوت، وإنما المواطن الذي يقاطع وهو واع بسبب مقاطعته، ويشرح للآخرين لماذا يقاطع، ويطرح بديلاً سياسياً للنظام القائم. وهنا تحديدا تكمن قوة المقاطعة وخطورتها بالنسبة للمخزن.

| بصفتك شابا مناضلا ما هي الرسالة/الرسائل التي يمكنك توجيهها للشباب المغربي من أجل الانخراط بشكل منظم في النضال الشعبي من أجل المساهمة في تغيير ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا؟

| رسالتي إلى الشباب هي أنه صحيح أن الوضع السياسي متأزم، وأن الاعتقالات والمتابعات مستمرة وتمس أوساطا واسعة، لكن لا ينبغي أن ننظر إلى هذه الاعتقالات باعتبارها دليلاً على قوة السلطة. بل هي تعكس أيضاً حالة الارتباك والتوتر التي تعيشها أمام تصاعد الاحتجاجات وتعدد أشكال النضال.

وفي هذه الظرفية بالذات، ينبغي تكثيف النضال وتوسيعه في مختلف الواجهات، كل حسب قدراته وإمكانياته وموقعه. هناك التنسيقيات الفئوية،

من طلبة الطب والممرضين وطلبة الهندسة، وهناك الفصائل الطلابية التقدمية، وهيئة المحامين، وجمعيات المعطلين، والجمعيات الحقوقية، ولجان دعم المعتقلين السياسيين، وغيرها من مساحات النضال.

المهم أن يجد كل واحد منا المساحة التي يستطيع أن يناضل فيها، وأن يساهم من داخلها في تطوير النضال الجماهيري وربط مختلف المعارك ببعضها، بما يسمح ببناء قوة جماهيرية قادرة على تغيير موازين القوى.

وأعتقد أن الشباب، خصوصاً، مدعوون إلى تجاوز العزوف واليأس والانخراط في العمل السياسي المنظم. فالتغيير الديمقراطي الحقيقي لا يأتي من الانتخابات وحدها، ولا من انتخابات فاقدة للشرعية، وإنما من بناء قوة جماهيرية منظمة وقادرة على فرض التغيير.

لذلك أدعو الشباب إلى الالتحاق بالقوى السياسية المستقلة والديمقراطية التي تعارض السلطة بشكل مباشر، والانخراط في مختلف النضالات الجماهيرية. فطريق التغيير يمر عبر تنظيم الجماهير وبناء قوتها، وليس عبر انتظار تغيير يأتي من داخل مؤسسات لا تملك السلطة الفعلية.

| في ختام هذا الحوار، ما هي الكلمة التي تود توجيهها إلى القراء خاصة، وإلى عموم جماهير شعبنا في هذه الظرفية السياسية والاجتماعية العصيبة؟

| في الختام، أتوجه إلى جريدتكم بجزيل الشكر على استضافتي وإتاحة هذه المساحة للتعبير عن مواقفي. وأعتبر أن وجود جريدة إعلامية حرة ومستقلة، تنحاز إلى قضايا الطبقة العاملة والنضالات الجماهيرية وتفتح صفحاتها للأصوات المعارضة فعليا للسلطة، هو في حد ذاته مكسب للحركة الديمقراطية والشعب المغربي.

وأعتقد أن المعركة الثقافية والإعلامية جزء أساسي من معركة التغيير وبناء البديل. فالفنانون والرسامون والمغنون والمثقفون لهم أيضا دور مهم في مقاومة الخطاب السائد، ورفع الوعي، والمساهمة في بلورة مشروع مجتمعي بديل.

أتمنى لجريدتكم مزيدا من النجاح والاستمرار في أداء دورها الإعلامي والنضالي، ودمتم صوتا مساهما في النضال الديمقراطي والشعبي بالمغرب.

تابع ص 9

ما جدوى الانتخابات في ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية وتحكم مخزني؟

يروج مهندسو هذا القانون أنه يهدف إلى تخليق الحياة السياسية وضمان سلامة العمليات الانتخابية وحمايتها من كل ما من شأنه التلاعب بنتائجها، وإلى تعزيز وتقوية دور النساء والشباب في البرلمان من خلال إقرار تحفيزات خاصة لوصول هذا الهدف، بينما هو في جوهره يهدف بالأساس إلى تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها، وفرض إجبارية القبول بنتائجها رغم كل ما قد يشوبها من تلاعبات وتزوير وبيع وشراء للأصوات كما كان يحدث في كل الانتخابات السابقة، مما كان يجعلها انتخابات فاسدة وفاقدة لأية مصداقية تذكر، ومما جعل قبة البرلمان بغرفتيه والجماعات الترابية والمجالس الجهوية تعج بكبار الفاسدين والمفسدين، منهم الناهبون للمال العام ومنهم المتهربون من الضرائب ومنهم تجار الصفقات العمومية خارج إطار القانون وغيرهم، وكإشارة في هذا الصدد، يكفي أن نذكر أنه من بين «375 نائبا في مجلس النواب، أصدرت المحكمة الدستورية في هذه الولاية التشريعية قرارات بتجريد 29 نائبا من عضوية المجلس بسبب تورطهم في قضايا فساد وخرق القانون، وكشفت مصادر إعلامية محلية أن 26 برلمانيا يتابعون في ملفات فساد، بعضهم أدين ابتدائيا وآخرون استئنافا، ومنهم من ينتظر مرحلة النقض.

وأظهر تقرير لوزارة الداخلية (حسب ما أفادت الجزيرة نت)، أن 302 عضو في مجالس البلديات أُحيلوا على القضاء عام 2025 مقابل 137 العام الماضي، ويتعلق الأمر بـ 52 رئيس بلدية و57 من نواب الرئيس و124 عضوا و69 رئيسا سابقا» (تقرير للجزيرة نت).

إن هذا القانون لا يستهدف فقط الأصوات السياسية والحقوقية والصحفية المستقلة التي تأخذ على عاتقها مهام رصد الخروقات المتصلة بكل المسلسل الانتخابي بدء من التسجيل في اللوائح الانتخابية ووصولا إلى فرز وإعلان النتائج، مرورا بالحملات الانتخابية، وإنما يستهدف بالدرجة الأولى التنظيمات والتيارات السياسية التي تطعن (أكثر مما تشكك) في الطبيعة الجوهرية للعملية التي تشرف عليها وزارة الداخلية الضليعة في تزوير الانتخابات (تصريح سابق لإدريس البصري الذي عمر ربع قرن على رأسها يؤكد ذلك).

أما الحديث الرسمي عن الحاجة إلى قانون من أجل تخليق الحياة السياسية وصون العمليات الانتخابية من التلاعب، فهو مجرد كلام لذر الرماد في العيون ليس إلا، ذلك أن تخليق الحياة السياسية ليس في حاجة إلى قانون أو حتى إلى عدة قوانين، وإنما هو في حاجة إلى إرادة سياسية وطنية شعبية ديمقراطية تقطع بشكل جدري مع منظومة الفساد ونظام التسلط والاستبداد والريع ونهب المال العام، أي أن التلاعب بالانتخابات لا يمكن وضع حد له في ظل نظام سياسي قائم على الفساد والاستبداد وعلى قمع الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية العدائية.

التحكم المخزني:

فضلا عن كل ما تقدم، لا غرابة ألّا تكون الانتخابات القادمة، مختلفة في جوهرها عن طبيعة التجارب الانتخابية الفاسدة التي عرفتها بلادنا منذ أول انتخابات تشريعية سنة 1963، (باستثناء بعض الاختلافات الشكلية التي لا تغير من طبيعتها الفاسدة)، ذلك أن السياق العام التي ستجري فيه هذه الانتخابات، المتسم بالتحكم المخزني وبسعي النظام إلى إغلاقه الحقل السياسي عبر العمل المنهجي على تسييد سياسة التشدد والقمع وخنق الأصوات الحرة، لا يؤشر على أن هل هذه الانتخابات ستكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة كما هي متعارف عليها في الدول الديمقراطية بدل أن تكون مغشوشة ومتحكما فيها من بدايتها إلى نهايتها؛ وكل المؤشرات الجارية لا تفيد أنها ستحترم الإرادة الحقيقية للشعب المغربي بما يجعله بالفعل مصدرا حقيقيا للسلطة عوض أن تكون بمثابة مجزرة حقيقية للإرادة الشعبية ولحق الشعب في تقرير مصيره السياسي؛ ولا أنها ستساعد على تحقيق الديمقراطية بجميع أبعادها بما في ذلك الديمقراطية التشاركية عوض أن تعمل على المزيد من تكريس السلطة الفردية المطلقة؛ ولا أنها ستمكن شعبنا من التمتع بالكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بدلا من أن تكرس مزيدا من الظلم والحيف والإقصاء والتهميش والتمييز في إطار هيمنة النظام السياسي الرجعي وتحت نير الاستبداد المخزني؛ ولا أنها ستجعل من التداول الفعلي (وليس الشكلي) على السلطة أمرا واقعيا وممكنا في متناول الأحزاب السياسية المتنافسة بدل المزيد من سعيها للتهافت على تطبيق قرارات وتوجيهات وتعليمات الملك وصندوق النقد الدولي؛ ولا أنها ستتمكن الأحزاب التي ستشكل الأغلبية من تطبيق برامجها الانتخابية عوض أن تكون خادمة مطيعة لتطبيق برنامج الملك والدولة العميقة؛ ولا أنها ستمكن البرلمان المنبثق عنها من أن تكون له صلاحيات حقيقية للتشريع الفعلي بما يحقق تقدم وطموحات الشعب عوض أن يكون، كسابقيه، مجرد غرفة لتسجيل ورجع الصدى لما يقرره المجلس الوزاري وصناع القرار الحقيقيون.

نخلص إلى القول إن كل مؤشرات وسمات السياق العام الوطني الذي ستجري في إطاره هذه الانتخابات، تدل على أنها لا يمكن، مطلقا، أن تكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة بل ستكون، كسابقاتها، مقبرة حقيقية للإرادة الشعبية الحرة، وأنها ستؤدي إلى المزيد من إفساد الحياة السياسية عوض تخليقها، وإلى المزيد من الهجوم التصعيدي على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي وإلى تكريس المزيد من القمع والفساد والاستبداد بجميع مظاهره، خاصة وأنها ستجري في ظل أوضاع عامة تتسم بتفاقم أزمة المشروع المخزني حيث يعمل النظام جاهدا لتحميل أعبائها للطبقات الشعبية التي يشن عليها وعلى قواها المناضلة هجوما قمعيا لتمرير العديد من مخططاته التصفوية لحقوقها ومكتسباتها التاريخية (ضرب المدرسة العمومية والسعي الحثيث لخصخصتها، القضاء على الصحة العمومية، الإجهاز على الخدمات العمومية، الرفع الصاروخي للأسعار، الهجوم على الحريات العامة والحريات الفردية، قمع حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في الاحتجاج السلمي، استمرار الاعتقال السياسي، الانتقام من المناضلات والمناضلين وفبركة ملفات صورية للزج بهم في السجون، .....)، وذلك في ظل نظام سياسي رجعي متحكم في الحقل السياسي المسيج بمشهد حزبي «رسمي» عبثي منقسم إلى ما أصبح يعرف بأغلبية «صاحبة الجلالة» المكونة للحكومة و»معارضة صاحب الجلالة» المكونة للمعارضة البرلمانية الشكلية والتي ساهمت بدورها في تمرير العديد من القرارات والقوانين التراجعية من داخل البرلمان. يضاف إلى ذلك أنها ستجري تحت الأشراف المباشر لوزارة الداخلية التي عودتنا على تحريف وتزييف وتزوير الانتخابات السابقة، حيث هي من تتحكم فيها من بدايتها إلى نهايتها، ولا يغير في العملية شيئا حتى لو تم إشراك وزارة العدل ورئاسة الحكومة في اللجنة المشرفة عليها (أحيل هنا على تدوينة وزير العدل السابق مصطفى الرميد الذي اشتكى من كونه لا يستشار في التحضير الجاري للانتخابات حيث أعلن تبرأه من أي تلاعب قد يلحق بها)؛ كما أنها ستجري في ظل تقطيع انتخابي عبثي تم تفصيله لخدمة أطراف سياسية دون غيرها، وعلى لوائح انتخابية مطعون في سلامتها عوض أن يجري التصويت فيها ببطائق التعريف الوطنية، ومعلوم أن اعتماد اللوائح الانتخابية تشوبه عدة خروقات حيث لا يمكن تحيينها وضبطها بالدرجة الكافية التي تجعلها سليمة مائة في المائة، وبسبب اعتماد اللوائح الانتخابية في التصويت يتم إقصاء ملايين المواطنين المغاربة القاطنين في الخارج بحكم صعوبة إعداد لوائح انتخابية خاصة بهم وهو ما يكرس تمييزا واضحا بين المواطنين المغاربة في مسألة تعتبرها الدولة نفسها واجبا وطنيا. كما أنها ستجري في ظل تمييز مفضوح بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات والأحزاب المقاطعة لها، فالأولى تحظى بالدعم المادي والإعلامي واللوجيستي بينما الثانية، ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي، يتم إقصاؤها من حقها في هذا الدعم ويتم محاصرتها والتعتيم عليها والتضييق على أنشطتها وعلى مناضلاتها ومناضليها؛ وفضلا عن دلك كله فإن هذه الانتخابات ستكون بعيدة كل البعد عن مقتضيات المعايير الدولية وروح ومنطوق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي لن تكون إلا انتخابات فاسدة لأنها منتوج لنظام سياسي فاسد يريدها أن تكون معبرة عن طبيعته، ولهذا نجده يشن حملة عشواء على الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية الموغلة في الرجعية، ويعمل جاهدا على منعها من الدعوة إلى مقاطعتها ومن التواصل مع المواطنات والمواطنين والمساهمة في تأطيرهم بإعطاء بعد سياسي لمقاطعتهم لها، من خلاله يحدد الهدف الرئيسي لنضال شعبنا وهو التخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي، حيث المؤسسات المنتخبة في إطار دستور ديمقراطي تعبر فعلا عن الإرادة الشعبية حيث تكون تمثيلية الجماهير الشعبية الكادحة وضمنها الطبقة العاملة وازنة ومعبرة ومؤثرة وتكون فيها المؤسسات المنتخبة مستقلة وذات صلاحيات حقيقية واسعة خاضعة لمراقبة الشعب وللسيادة الشعبية.

بناء على كل ما تقدم، نخلص إلى القول بأن انتخابات تجري في ظل هذه الأوضاع لن يكون لها أي جذوي

القنيطرة/ بن أحمد

بتاريخ 15-14 أبريل 2026

حدث الأسبوع

حين تتحول المدرجات إلى موقف سياسي

المصطفى خياطي

نتناول في هذا العمد حدثا قد يبدو ظاهريا ذي صلة بالرياضة. لكن الحدث أعمق من ذلك وخلفياته تدعو السياسيين عامة والمهرولين إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني خاصة إلى التقاط إشارات الجمهور و هو يتولى مهام التعبير عن إرادة شعب بأكمله.

إن قضية إبعاد عبد الحق الصنايبي من مهمة الناطق الرسمي باسم الوداد الرياضي مجرد خلاف عابر بين إدارة ناد وجمهوره، ولا مجرد قرار تراجع عنه المكتب المسير تحت ضغط المدرجات. إنها واقعة تحمل دلالات سياسية واجتماعية تتجاوز حدود كرة القدم، لأنها تطرح سؤالا جوهريا : هل يمكن فصل الرياضة عن وعي الجماهير بقضايا التحرر والعدالة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية؟

من منظور جدلي، لا ينبغي النظر إلى الجمهور باعتباره مجرد مستهلك للفرجة، بل باعتباره قوة اجتماعية لها وعيها ومواقفها ورمزيتها. وجماهير الوداد، مثل جماهير مغربية واسعة، راكمت عبر السنوات ثقافة جماهيرية جعلت من المدرجات فضاء للتعبير عن قضايا تتجاوز نتائج المباريات والبطولات (قضايا أممية ،سياسية و اجتماعية).

فلسطين حضرت في المدرجات باعتبارها قضية شعب واقع تحت الاحتلال والاستعمار، لا باعتبارها مجرد شعار موسمي.

لذلك، فإن رفض قطاعات من الجمهور لتعيين الصنايبي يمكن قراءته باعتباره تعبيرا عن صراع حول هوية النادي وانتمائه لهوية الشعب المغربي، وحدود المقبول داخل المجال الرمزي للجمهور. وعندما اضطرت الإدارة إلى التراجع أمام ضغط الجماهير، ظهر بوضوح أن العلاقة بين المؤسسة والجمهور ليست علاقة أحادية الاتجاه؛ فالجمهور يستطيع، حين يمتلك الوعي والتنظيم والقدرة على الضغط، أن يؤثر في القرار المؤسساتي.

أما مسألة وفاء الصنايبي للقضية الفلسطينية، فينبغي تناولها بحذر وموضوعية. فالوفاء لفلسطين لا يُقاس فقط بالانتماء السياسي أو بالشعارات، كما لا ينبغي تحويل القضية إلى وسيلة لتوزيع صكوك الوطنية، و الدليل المرجعي يوجد في سؤال : من وقع على اتفاقية التطبيع بين النظام المغربي و الكيان الصهيوني؟ لكن من حق الجماهير، في المقابل، أن تسأل عن مواقف الأشخاص الذين يتولون مواقع تمثيلية داخل مؤسسة لها قاعدة جماهيرية تحمل تاريخا طويلا من التضامن مع فلسطين.

وهنا تبرز المسألة الطبقية والأممية: فالقضية الفلسطينية، في الوعي الماركسي، ليست قضية جغرافية بعيدة، بل جزء من الصراع العالمي ضد الاستعمار والإمبريالية والاحتلال. ومن هذه الزاوية، يصبح تضامن الجماهير المغربية مع فلسطين امتدادا طبيعيا لتراث النضالات الشعبية ضد الاستغلال والقهر والهيمنة.

إن الدرس الأهم من هذه الواقعة ليس في شخص الصنايبي، وإنما في قوة الجمهور عندما يتحول من متلق للفرجة إلى فاعل اجتماعي. فالمدرجات يمكن أن تكون مدرسة للوعي الجماعي، وحين ترتبط الرياضة بقضايا التحرر، تصبح كرة القدم نفسها مجالا من مجالات الصراع الرمزي والسياسي.

وفلسطين في النهاية أكبر من الأشخاص والأندية والمواقع. الوفاء لها لا يحتاج إلى المزايدة، بل إلى موقف ثابت ضد الاحتلال والاستعمار، وإلى الانحياز لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة وتقرير المصير.

إن ما جرى في الوداد يؤكد أن الجماهير ليست رقما في المدرجات؛ إنها قوة اجتماعية، وحين تمتلك وعيا بقضاياها تستطيع أن تفرض حضورها حتى على القرار المؤسساتي.